مجلة المُدَوَّنَة

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات والأبحاث الشرعية تصدر عن مجمع الفقه الإسلامي بالهند

السنة الثانية، العدد الخامس، رمضان 1436هـ . (تموز 2015م)

محور العدد:

في رحاب علماء مصر الكنانة
نماذج وتراجم

في هذا العدد:

نظرية السَّلْم في الفقه الإسلامي	الدكتور عودة عبد الله
نماذج من الفتاوى المعتمدة على العرف عند بعض الفقهاء المالكية	الدكتور عبد الله منار
مقدمات في الفلسفة السننية	الدكتور رشيد كهوس
أبو إسحاق الشاطبي أشعريا	الدكتور الحسن قايدة
ابن الزهراء عمر الورياغلي .. ملامح من سيرة عالِم مغربي	الدكتور فريد أمعضشو
الإصلاح والتجديد عند الإمام الشوكاني: ملامح ومعالم	الدكتور مرفق ياسين
المرأة في الخطاب الإسلامي المعاصر نقد الأسلوب الدفاعي	الدكتورة أم كلثوم بن يحيي

بسم الله الرحمن الرحيم

مجمع الفقه الإسلامي (الهند)

مجلة المُدَوَّنة

مجلة فقهية شرعية فصلية محكمة تصدر عن مجمع الفقه الإسلامي

AL MODAWWANA: Quarterly doctrinal Journal of Court, issued by Islamic Fiqh Academy (India)

❖ المدير المسؤول:

العلامة خالد سيف الله الرحماني

❖ رئيس التحرير:

الدكتور أبو اليسر رشيد كهوس

❖ هيئة التحرير:

إدارة مجمع الفقه الإسلامي

❖ الهيئة العلمية الاستشارية:

الشيخ أمين العثماني .....(الهند)
الدكتور بلخير هانم .....(المغرب)
الدكتور رشيد كُهُوس .....(المغرب)
الدكتور محمد شادي كسكين .....(السويد)
الدكتور هشام العربي..... (السعودية)
الدكتور صالح حسين الرقب .....(فلسطين)
الدكتور رمضان خميس زكي..... (مصر)
الدكتور ياسر محمد طرشاني..... (ماليزيا)
الدكتور أحمد بشناق .....(ليبيا)
الدكتور فرج علي جوان..... (ليبيا)
الدكتورة تتيانا بشناق ..... (رومانيا)
الدكتور الأمين اقريوار .....(المغرب)
الدكتور عبد الكريم عثمان علي..... (السودان)
الدكتور يوسف خلف محل..... (العراق)
الدكتور حسين شرفه .....(الجزائر)
الدكتورة سميرة الرفاعي .....(الأردن)

الطبع: مؤسسة ايفا للطبع والنشر، (نيودلهي الهند).

النشر والتوزيع: مجمع الفقه الإسلامي بالهند.

مجمع الفقه الإسلامي بالهند مسجل تحت رقم: 4695/4/7017/90

العنوان: مجمع الفقه الإسلامي، 161 ايف، جوغابائي، ص.ب. 9746 جامعة نغر، نيودلهي ـــ 110025، الهند.

هاتف: 26981779, 26982533-11-91

الموقع: www.ifa-india.org

www.facebook.com/magalmodawana

البريد الالكتروني للمجلة: magalmodawana@gmail.com

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN):

23491884

تصميم الغلاف:

حلوائي

شـروط النـشـر:

- ترحب المجلة بكل إنتاج شرعي تتحقق فيه الأصالة والجدة والعمق.
- أن يستوفي البحث الشروط العلمية والموضوعية، وأن يتسم بسلامة المنهج.
- أن يتم العزو إلى صفحات المصادر في الحاشية لا في درج الكلام.
- أن يقدم اسم الكتاب على اسم مؤلفه إن في الحواشي أو ثَبتِ المصادر والمراجع.
- أن يلتزم بالتوثيق الكامل للمصادر والمراجع في آخر البحث.
- أن لا يقل البحث عن 10 صفحات، وأن لا يتجاوز 30 صفحة.
- يمكن نشر بعض البحوث المطولة على شكل حلقات إذا ارتأت هيئة التحرير ذلك.
- يُرسل البحث مطبوعا مصححا إلى إدارة المجلة في نسختين إلكترونيتين: إحداهما على (Word)، وأخرى (Pdf).
- يلزم كتابة البحوث بخط (Traditional Arabic) قياس 18 للعناوين، و16 للمتن، و14 للحواشي.
- أن يقدم الباحث بين يدي بحثه توصيفا قاصدا لمضامينه في نحو مائة وخمسين كلمة.
- أن يرفق البحث بنبذة وجيزة عن سيرة الباحث العلمية ودرجته وعنوانه وصورة حديثة له.
- أن يجري الباحث عند إرجاع البحث إليه تعديلات المحكمين المقترحة.

ملاحظات:

- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي من قِبل لجنة علمية أكاديمية متخصصة.
- لا يلتفت إلى أي بحث لم يستوفِ الشروط المطلوبة.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحوث وفق خطة التحرير وحسب التوقيت الذي تراه مناسبا.
- ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات موضوعية وفنية، ولا علاقة لترتيبها بمؤهلات الكتاب.
- الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو مجمع الفقه الإسلامي بالهند.

ترسل جميع المراسلات إلى البريد الالكتروني للمجلة:
magalmodawana@gmail.com

محتويات العدد

كلمة التحرير:

شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن .....(6)
رئيس التحرير

ملف العدد: علماء أرض الكنانة نماذج وتراجم

درجة الإمام الشرنبلالي في الاجتهاد .....(10)
الدكتور صلاح محمد سالم أبو الحاج

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الدُّسُوقِيّ المُفَكِّرُ الإِسْلامِيَّ والْفَقِيهُ الأُصُولِيُّ المُجَدِّد .....(35)
الدكتور هشام يسري محمد العربي

فقه الواقع عند يوسف القرضاوي ومحمد عمارة.....(82)
الدكتور يحيى رضا جاد

دراسات وأبحاث:

نظرية السَّلْم في الفقه الإسلامي.....(113)
الدكتور عودة عبد عودة عبد الله

نماذج من الفتاوى المعتمدة على العرف عند بعض الفقهاء المالكية - قضايا الأسرة نموذجا - (132)
الدكتور عبد الله منار

مقدمات في الفلسفة السننية ..... (152)
الدكتور رشيد كُهُوس

المعالم الأصولية للإصلاح والتجديد عند الإمام الشوكاني..... (179)
الدكتور مرفق ياسين

أبو إسحاق الشاطبي أشعريا.....(225)
الدكتور الحسن قايـــدة

ابن الزهراء عمر الورياغلي.. ملامح من سيرة عالِم مغربي.....(250)
الدكتور فريد أمعضشو

المرأة في الخطاب الإسلامي المعاصر نقد الأسلوب الدفاعي ..... (264) الدكتورة أم كلثوم بن يحي
تصور مقترح لعلاج الآثار السلبية لاستخدام الانترنيت من منظور التربية الإسلامية.....(281) الدكتور زرزار العياشي
من كنوز التراث:
كلام الشيخ العالم العامل الرباني النووي رداً على التاج الفركاح في مسألة الغنيمة .....(303) الدكتور مقتدر حمدان الكبيسي
متابعات:
الكنائس المنزلية أسلوب تنصيري قديم بثوب جديد -المغرب أنموذجا- ..... (356) الدكتور محمد السروتي
أعلام مغمورون ونصوص نادرة .....(367) الدكتور سعيد البوسكلاوي
إصدارات حديثة ..... (375)

الدكتور محمد الدسوقي المفكر الإسلامي والفقيه الأصولي المجدد

الدكتور هشام يسري محمد العربي

أستاذ الفقه وأصوله المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين – جامعة نجران

المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

يترجم هذا البحث للأستاذ الدكتور محمد الدسوقي، أحد أعلام الفكر الإسلامي والفقه والأصول في عصرنا، وأستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة وعدد من الجامعات العربية والإسلامية، وعضو المجامع العلمية.

وقد تعرض البحث لنبذة عن عصره، ولمحات من حياته، ونبذة عن فقهه، وعرَّف بمؤلفاته وإسهاماته في خدمة الفقه الإسلامي وأصوله، والفكر الإسلامي بعامة.

والبحث مقسم إلى تمهيد عن عصر الدكتور محمد الدسوقي، ومبحثين:

أولهما بعنوان: لمحات من حياة الدكتور محمد الدسوقي ونبذة عن فقهه، تحدثت فيه عن لمحات من حياة الدكتور محمد الدسوقي: نشأته وتكوينه العلمي، ووظائفه، وشخصيته وأخلاقه، وحياته الدينية والاجتماعية الخاصة، ومكانته العلمية في المطلب الأول.

ثم نبذة عن فقه الدكتور محمد الدسوقي في المطلب الثاني، وفيه بينتُ الملامح الأساسية لتفكيره الفقهي، ونظراته التجديدية، ورأيه في التقارب بين المذاهب الإسلامية، ورأيه في عدم وقوع الطلاق إلا للضرورة الملجئة وبكيفية محددة.

أما المبحث الثاني فعنوانه: تعريف بمؤلفات الدكتور محمد الدسوقي، وفيه بيان منهجه في التأليف والكتابة، ومؤلفاته وأبحاثه في علوم الشريعة، مع عرض أهمها، وفيه أيضا مقالاته.

وأخيرًا خاتمة بنتائج البحث.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد الهادي إلى شريعة رب العالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يتركوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورَّثوا العلم؛ فمن أخذه أخذ بحظٍ وافرٍ.

والحقيقة أن الترجمة للفقهاء والكتابة عن سيرهم العلمية أمر مهم وضروري؛ فهي من تاريخ الفقه في كل عصر، ولا شك أن دراسة تاريخ الفقه هي دراسة للفقه؛ لأنها تعطي الدارسَ صورةً للمحاولات والجهودِ التي بُذِلَتْ في سبيله، والمناهجِ التي اتُّبعت للوصول إلى غاياته، وذلك بلا ريبَ يجعل الدارسَ على بينةٍ من مبادئه ونتائجه، ومقدَّمِه وتالِيه- كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله[1].

وأستاذنا الدكتور محمد الدسوقي واحد من أعلام الفكر الإسلامي والفقه والأصول في عصرنا، درَّس علوم الشريعة في العديد من الجامعات في ليبيا وقطر ومصر، وسافر إلى العديد من الدول العربية والإسلامية محاضرًا ومشاركًا في المؤتمرات العلميَّة والندوات الدوليَّة، وألَّف العديد من المؤلفات والدراسات والبحوث، وكتب مئات المقالات، ولا زال عطاؤه مستمرًا- أطال الله في عمره- وقد بلغ الثمانين عامًا قضاها كلها بصحبة علوم الشريعة قراءةً وتدريسًا وتأليفًا.

وقد شرفتُ بإشرافه على رسالتي للدكتوراه لمدة خمس سنوات، في الفترة (2006- 2011م) فوجدتُه عالما ذا رؤية كليَّة واطلاع واسع وذهن ثاقب لا يُشَقُّ له غبار، يذكِّرُك بجيل العظماء- وهو منهم- أبي زهرة وعلي الخفيف وعلي حسب الله وأضرابهم.

كما لمستُ فيه حرص الوالد على أبنائه؛ فكان دائم الحثِّ لي على إنهاء رسالتي وتسليمها.

وبعد حصولي على الدكتوراه زرتُه في بيته أكثر من مرة؛ فرأيتُ إنسانًا طيب المجلس والمعشر، كريمًا متواضعًا ناصحًا حريصًا على تلاميذه، لا يبخل عليهم بعون ولا نصح. وحينما ذهبتُ لتوديعه بعدما تعاقدتُ مع جامعة نجران بالمملكة العربية السعودية استغرق الجلسة كلها في تقديم النصائح لي وخلاصةَ تجربته الطويلة في العمل بالجامعات العربية؛ فجزاه الله خير ما يجازي به أستاذًا عن تلاميذه، وأطال عمره ومتعه بالصحة والعافية، وبارك له في ذريته وآثاره.

ولذلك رأيتُ أنه من الواجب وفاءً بحق الرجل أن أكتب عنه معرِّفًا به وبإنجازاته العلمية، وهو حق أيضًا لتاريخ الفقه وطلابه أن يعرفوا عالما وفقيهًا رصينًا وأصوليًّا مميَّزًا ومجدِّدًا له بصماته وإسهاماته العديدة تأليفًا وتدريسًا وبحثًا وإشرافًا وتحكيمًا ...

---

(1) انظر: الشافعي حياته وعصره- آراؤه وفقهه للشيخ محمد أبي زهرة ص(7) ط. دار الفكر العربي بالقاهرة سنة 1416هـ/ 1996م.

وقد اعتمدتُ في كثير من المعلومات الخاصة بحياة أستاذنا الشخصية على ما تلقيتُه منه مباشرةً أثناء جلسات خاصة معه، بالإضافة إلى مراجع قليلة وبعض المقالات التي تعرَّضَتْ لحياته ورحلته العلمية.

خطة البحث:

وجعلتُ دراستي عنه في تمهيد ومبحثين وخاتمة على النحو التالي:

التمهيد: عصر الدكتور محمد الدسوقي.

المبحث الأول: لمحات من حياة الدكتور محمد الدسوقي ونبذة عن فقهه:

ويشمل مطلبين:

المطلب الأول: لمحات من حياة الدكتور محمد الدسوقي:

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: نشأته وتكوينه العلمي.

الفرع الثاني: وظائفه.

الفرع الثالث: شخصيته وأخلاقه.

الفرع الرابع: حياته الدينية والاجتماعية الخاصة.

الفرع الخامس: مكانته العلمية.

المطلب الثاني: نبذة عن فقه الدكتور محمد الدسوقي:

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: الملامح الأساسية لتفكيره الفقهي.

الفرع الثاني: نظراته التجديدية.

الفرع الثالث: رأيه في التقارب بين المذاهب الإسلامية.

الفرع الرابع: رأيه في عدم وقوع الطلاق إلا للضرورة الملجئة وبكيفية محددة.

المبحث الثاني: تعريف بمؤلفات الدكتور محمد الدسوقي:

ويشمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في التأليف والكتابة.

المطلب الثاني: مؤلفاته وأبحاثه في علوم الشريعة.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مؤلفاته في علوم الشريعة.

الفرع الثاني: أبحاثه في علوم الشريعة.

الفرع الثاني: عرض لأهم مؤلفاته وأبحاثه.

المطلب الثالث: مقالاته

خاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

يليها ثَبَتُ المراجع.

وبعد؛ فهذه الدراسة محاولة للتعريف والترجمة لواحد من فقهائنا المعاصرين الذين أَثْرَوْا الحياة الفقهية والفكرية بالعديد من الآثار والإسهامات التي تشهد له خير شهادة، وهو مطلب ضروري وفرع من فروع العلم.

والله أسأل أن يبارك لهذه الأمة في علمائها وفقهائها ومفكريها، ويجعلهم منارات للهدى؛ إنه هو ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد:

عصر الدكتور محمد الدسوقي

عاش الدكتور محمد الدسوقي في الفترة من بدايات الثلث الثاني من القرن العشرين الميلادي حتى وقتنا الحاضر، وهي فترة حافلة بالأحداث التاريخية الجسيمة مما كان له أثر واضح في الحياة الثقافية والفكرية بكل مستوياتها ومجالاتها.

فقد أدرك جزءًا من الحقبة الملَكيَّة في مصر، وكانت في معظمها مليئة بالتقلبات وعدم الاستقرار، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية التي امتدت في الفترة (1939- 1945) شهدت مصر نهضةً وتطورًا ملحوظًا وبخاصة في التعليم؛ حيث زاد عدد كليات الجامعة المصرية التي كانت قد أنشئت سنة 1908م وكانت جامعة أهليَّة في أول الأمر، ثم تحولت إلى جامعة حكومية سنة 1925م، وتغير اسمها سنة 1940م إلى جامعة فؤاد الأول، ثم إلى جامعة القاهرة سنة 1953م. وضُمَّت إليها مدرسة دار العلوم التي أنشأها علي باشا مبارك سنة 1872م لتكون معهدًا علميًّا يجمع بين الأصالة والمعاصرة لتتحول إلى كلية جامعية سنة 1946م.

وتحت تزايد الحاجة لتلبية حاجات المجتمع إلى التعليم تم إنشاء جامعة فاروق الأول سنة 1942م، التي أطلق عليها بعد ذلك (سنة 1952م) جامعة الإسكندرية. ثم جامعة إبراهيم باشا سنة 1950م التي أطلق عليها بعد ذلك (سنة 1954م) جامعة عين شمس.

ثم أنشئت لتلك الجامعات فروع في الأقاليم والمحافظات، وبمرور الوقت تحولت هذه الفروع إلى جامعات إقليمية، حتى غدا في كل محافظة جامعةٌ تشمل كل التخصصات النظرية والعملية.

بالإضافة إلى جامعة الأزهر التي تبلورت كلياتها الثلاثة الأصلية: الشريعة الإسلامية وأصول الدين واللغة العربية سنة 1930م، وظلت في تطور مستمر حتى أنشئت الجامعة بمفهومها الحديث سنة 1961م.

ثم كانت ثورة يوليو 1952م إيذانًا ببداية جديدة في تاريخ مصر المعاصر بكل مجالاته، وتقلبت مصر في العديد من الأحداث مرورًا بالانقلاب على الرئيس محمد نجيب، وتأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م، وبناء السد العالي، وما قام به عبدالناصر من اعتقالات وإعدام لشخصيات بارزة كالمستشار عبدالقادر عودة، وسيد قطب وغيرهما، وما تلا ذلك من هزيمة يونيه 1967م، وما تبعها من حرب الاستنزاف التي تُوِّجَتْ بنصر أكتوبر المجيد سنة 1973م بقيادة الرئيس الراحل محمد أنور السادات، الذي أطلق الحريات، وعمل على ترسيخ سيادة القانون، وأنقذ مصر من شيوعية ملحدة، وسمح للإسلاميين بالعمل والظهور.

ونشطت الصحافة بكل أنواعها، وازدهرت حركة الترجمة، وعادت كثير من البعثات العلمية، وظهر جيل من الرواد في جميع العلوم في الأدب واللغة، والفقه والتشريع، والدراسات الإسلامية بكل فروعها، والدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والطبية والهندسية، وغيرها.

وفي مجال الدراسات الشرعية نجد أسماءً كبيرةً ملأت الدنيا علمًا، مثل: الشيخ محمد الأحمدي الظواهري شيخ الأزهر، والشيخ أحمد إبراهيم بك رائد الدراسات الفقهية الحديثة، والشيخ محمد مصطفى المراغي، والشيخ يوسف الدجوي، والشيخ مصطفى عبدالرازق، والأستاذ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، والشيخ محمد مأمون الشناوي، والشيخ محمد زاهد الكوثري، والأستاذ محمد فريد وجدي، والمستشار عبدالقادر عودة، والشيخ عبدالمجيد سليم، والشيخ أحمد حمروش، والأستاذ الشيخ عبدالوهاب خلاف، والدكتور محمد عبدالله دراز، والشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر، والشيخ أحمد محمد شاكر، والدكتور عبدالوهاب عزام، والشيخ أحمد بن الصديق الغماري، والشيخ عبدالرحمن تاج، والشيخ محمد الزفزاف، والشيخ محمد المدني، والأستاذ عباس محمود العقاد، والدكتور مصطفى السباعي، والدكتور محمد يوسف موسى، والأستاذ أمين الخولي، والأستاذ سيد قطب، والأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، والأستاذ محب الدين الخطيب، والقارئ الشيخ محمد صديق المنشاوي، والشيخ حسن مأمون، والدكتور عبدالرزاق السنهوري، والدكتور طه حسين، والشيخ عبدالعظيم معاني، والإمام محمد أبو زهرة، والشيخ محمد علي السايس، والشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، والدكتور محمد حسين الذهبي، والأستاذ خير الدين الزِّرِكْلِي، والشيخ محمد فرج السنهوري، والدكتور محمد ضياء الدين الريس، والشيخ علي حسب الله، والشيخ علي الخفيف، والدكتور مصطفى زيد، والإمام الدكتور عبدالحليم محمود، والمقرئ الشيخ مصطفى إسماعيل، والمقرئ الشيخ محمود خليل الحصري، والشيخ الدكتور محمد عبدالرحمن بيصار، والدكتور الحسيني هاشم، والدكتور عبدالغني عبدالخالق، والأستاذ محمد مصطفى شلبي، والأستاذ محمد زكريا البرديسي، والدكتور محمد سلام مدكور، والدكتور بدران أبو العينين، والشيخ عبدالله المشد، والأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف، والشيخ أحمد حسن الباقوري، والدكتور عبدالعظيم شرف الدين، والدكتور محمد أبو النور زهير، والأستاذ عبدالسلام هارون، والقارئ الشيخ عبدالباسط عبدالصمد، والشيخ حسنين مخلوف، والشيخ عبدالله بن الصديق الغماري، والشيخ محمد نجيب المطيعي، والشيخ عبدالرزاق عفيفي، والشيخ محمد الغزالي، والشيخ جاد الحق علي جاد الحق، والشيخ عبدالفتاح أبو غدة، والأستاذ مصطفى الزرقا، والأستاذ محمود محمد شاكر، والشيخ محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد زكي الدين إبراهيم، والشيخ سيد سابق، والدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ)، والدكتور توفيق الشاوي، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور عباس حسني، والشيخ عبدالجليل القرنشاوي، والشيخ جاد الرب رمضان، والأستاذ محمد حامد الفقي، والدكتور أحمد شلبي، والدكتور أحمد فهمي أبو سنة، والشيخ علي الطنطاوي، والدكتور محمود قاسم، والدكتور حسن الشافعي، والدكتور مصطفى حلمي، والدكتور عبدالله شحاته، والدكتور محمد بلتاجي، والدكتور علي السالوس،

والدكتور عبدالعظيم الديب، والدكتور محمد عمارة، والدكتور حسين حامد حسان، والدكتور وهبه الزحيلي، والدكتور محمد عجاج الخطيب، والدكتور محمد عبدالمنعم القيعي، والدكتور محمد أبو شهبة، وغيرهم ممن لا يحصيهم كتاب ممن ملأوا الأرض علمًا، وكان كلٌّ واحدٍ منهم أمةً وحده.

وفي وسط هؤلاء نشأ الدكتور محمد الدسوقي وتلقى العلم عن الأكابر، وصار أستاذًا مثلهم، وشاركهم في قاعات الدرس والبحث، وكانت له بصمته بينهم.

وفي هذه الحقبة التاريخية أيضًا وما تلاها أنشئت المجامع الفقهية، بدءًا بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف سنة 1961م، ثم المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة سنة 1398هـ/ 1978م، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر (التعاون حاليًا) الإسلامي بجدة سنة 1401هـ/ 1981م، ومجمع الفقه الإسلامي بالهند سنة 1988م، ومجمع الفقه الإسلامي بالسودان سنة 1419هـ/ 1999م، والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث سنة 1417هـ/ 1997م، ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا سنة 1423هـ/ 2002م[1].

وأدت نشأة المجامع الفقهية إلى تنشيط الحركة الفقهية، وقامت باستكتاب العلماء والباحثين والخبراء في دوراتها المتعددة، واهتمت بالقضايا المعاصرة التي تهم الأمة الإسلامية، وانعكس كل ذلك على الفقهاء فاستنفر جهودهم وقرائحهم الفقهية؛ فبحثوا وكتبوا وتحاوروا وتناقشوا واتفقوا واختلفوا، وأَثْرَوْا الحياة الفقهية.

كما انتشرت المؤتمرات العلمية والدولية بالجامعات والكليات الشرعية، ودُعِيَ لها الفقهاء من كل البلاد، واستُكتِبوا وتلاقحت أفكارهم ورؤاهم المنطلقة من الفقه الإسلامي.

وأصدرت العديدُ من الكليات الشرعية مجلاتٍ علميةً ودورياتٍ متخصصةً لنشر البحوث الفقهية الرصينة بعد تحكيمها تحكيمًا علميًّا من أساتذة متخصصين.

وظهرت الموسوعات العلمية، ومنها موسوعة الفقه الإسلامي التي أصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، والموسوعة الفقهية التي أصدرتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت[2].

وانتشر تحقيق المخطوطات التراثية في شتى العلوم، وازدهر على أيدي أجيال متتابعة من الرواد، بدءا من الشيخ أحمد شاكر فأخيه محمود شاكر، وابن خالهما عبدالسلام هارون، والأستاذ السيد أحمد صقر، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وغيرهم.

---

(1) راجع: بحثي «منهج الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة» بحث مقدم لمؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل بجامعة القصيم سنة 1435هـ/ 2013م، المجلد الرابع ص(813- 814).

(2) راجع: تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ مناع القطان ص(416- 417، 419- 421)، ط. مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثالثة سنة 1422هـ/ 2002م.

وفي أوائل تلك الحقبة أيضًا كان ظهور جماعة الإخوان المسلمين وما واكبها من الصحوة الإسلامية التي اهتمت بالدعوة إلى تحكيم الشريعة، وجددت المفاهيم الإسلامية الصحيحة، وحاربت اتجاهات التغريب والحكم بغير ما أنزل الله[1].

في هذا العصر الذهبي والجو العلمي الرائد والمتميز نشأ وعاش الدكتور محمد الدسوقي شبابه وكهولته طالبًا ثم أستاذًا، وشارك في النهضة الفقهية والفكرية لأمته في مصر وقطر وليبيا وغيرها من بلاد المسلمين التي رحل إليها وأقام بها، على النحو الذي سنبينه في المبحثين التاليين.

كما أدرك الدكتور الدسوقي ما تلا ذلك من فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك الذي حاول أن يسير على درب سلفه السادات، وكانت له إنجازات في أول عهده، لكن تفرقت به السبل بعد ذلك، وظهر الفساد في معظم قطاعات الدولة في أواخر عهده؛ مما أسهم في قيام ثورة يناير 2011م، وما تلاها من أحداث، حتى انتخاب الرئيس محمد مرسي سنة 2012م، ثم ما كان بعد ذلك من تداعيات واضطرابات أدت إلى الانقلاب عليه وعزله في أحداث يوليو 2013م، وتولية وزير الدفاع المشير عبدالفتاح السيسي رئاسة الجمهورية، وما نتج عن ذلك من اضطرابات وانقسامات داخلية يعرفها الجميع.

كذلك عاصر الدكتور الدسوقي ثورات الربيع العربي في تونس واليمن وسوريا وليبيا، وغيرها، ورأى نهاية الرئيس الليبي معمر القذافي الذي عايشه سنين عددا في ليبيا، وقد كتب عنه بعد مصرعه- كما سيأتي في سرد مؤلفاته.

وخلاصة القول إن الدكتور الدسوقي عاش- ولا زال، أمدَّ الله في عمره- عصرًا به من المؤثرات والمتغيرات في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والدينية الكثير، وقد رزقه الله عمرًا مديدًا- أمد الله في عمره- فكان لذلك أثره في تجربته الطويلة وخبراته المتراكمة، وكان متفاعلا مع عصره ومتغيراته، إيجابيًّا مؤثِّرًا، ينطلق من واقعه في كل أمورِه ونتاجِه العلمي المتنوع؛ فكان بحق شاهدًا على التاريخ، ونحسبه داخلا في قول النبي صلى الله عليه وسلم حينما سئل: أي الناس خير؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «**مَنْ طَالَ عُمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ**»[2].

۞۞۞

(1) انظر: تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ مناع القطان ص(403).

(2) رواه الترمذي في سننه: كتاب الزهد، باب ما جاء في طول العمر للمؤمن، رقم (2329، 2330)، وأحمد في مسنده (4/ 188، 190) من حديث عبدالله بن بسر، (5/ 40، 43، 47، 48، 49، 50) من حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث، ورواه غيرهما. وقال الترمذي في حديث أبي بكرة: حسن صحيح. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/ 203): رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وإسناده جيد.

المبحث الأول:

لمحات من حياة الدكتور محمد الدسوقي ونبذة عن فقهه

ويشمل مطلبين:

المطلب الأول: لمحات من حياة الدكتور محمد الدسوقي.

المطلب الثاني: نبذة عن فقه الدكتور محمد الدسوقي.

المطلب الأول: لمحات من حياة الدكتور محمد الدسوقي:

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: نشأته وتكوينه العلمي.

الفرع الثاني: وظائفه.

الفرع الثالث: شخصيته وأخلاقه.

الفرع الرابع: حياته الدينية والاجتماعية الخاصة.

الفرع الخامس: مكانته العلمية.

الفرع الأول: نشأته وتكوينه العلمي:

مولده:

ولد الأستاذ الدكتور/ محمد السيد علي الدسوقي في 16 رجب سنة 1353هـ الموافق لـ 1934/10/25م بقرية صغيرة تعرف بعِزْبَة العَرِيض بمركز بلقاس بمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية.

أسرته:

نشأ الدكتور محمد الدسوقي في أسرة ريفية، وكان والده أحد خمسة من الإخوة لم يقدر لأحدهم أن يتزوج، وكان لكل من الأربعة الآخرين زوجة وأولاد.

وكان أحد أعمامه كبير العائلة وكانت له الكلمة الأولى على جميع أفراد العائلة- حسب العرف الريفي- وهو الذي يتولى الإنفاق عليهم؛ لأن عائدات الإنتاج الزراعي وتربية الماشية تصب في جيبه. وكان حافظًا للقرآن الكريم مجيدًا للكتابة ذا رأي مسموع في مجالس التحكيم الريفية.

أما والده الحاج السيد علي الدسوقي فكان رجلا أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، وكان منصرفًا إلى الزراعة حريصًا على زيادة عدد الأفدنة التي تمتلكها العائلة[1].

وكانت له مواقف تحمد له، فحين تقاسم هو وإخوته الأرض الزراعية، وأصبح لكل منهم أرضه الزراعية الخاصة، وأشار عليه أحد إخوته بإخراج ولده (محمد) من التعليم- وكان ذلك قبل بداية العام الدراسي الثاني

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(212- 213).

بالأزهر- لكي يعاونه في الزراعة، لاسيما وهو أكبر أبنائه الذكور، ومعللا ذلك أيضًا بأن رحلة الدراسة طويلة، ونفقات التعليم ليست يسيرة- ما كان منه إلا أن رفض هذه المشورة قائلا: «سأنفق على ولدي في التعليم ولو بعت كل ما أملكه»[1].

أما والدته فكانت امرأة ريفية بسيطة، وقد أنجبت لوالده أربع بنات وولدين، وكان ترتيبه الثالث بين إخوته؛ حيث تكبره أختان.

حفظه للقرآن الكريم:

يذكر الدكتور الدسوقي سبب دفعه إلى الكُتَّاب وهو صغير أنه كان أحد أربعة صبيان في بيت العائلة، وكانوا كثيرًا ما يتشاجرون ويتعاركون وهم يلعبون في باحة البيت؛ مما كان يؤدي إلى تدخل أمهاتهم بصورة تثير غضب الآباء وتعكر صفو الحياة في الأسرة؛ مما دفع عمه الكبير الذي كانت له الكلمة في الأسرة إلى أن يدفع بهم إلى كُتَّاب القرية؛ لعله يشغلهم عما يقع بينهم من تشاجر وتعارك، ويتعلمون ما قد يعود عليهم بالنفع في حياتهم.

وهذه كانت البداية.

التحق الصبي الصغير- آنذاك- بالكُتَّاب، وكان له على حد تعبيره شيخ صارم يخشونه أكثر مما يخشون آباءهم، وكان مع حزمه شديد الحرص على تعليمهم وتحفيظهم.

وقبل بلوغ العاشرة من عمره كان قد أتم حفظ القرآن الكريم.

ورأى شيخ الكُتَّاب في الصبي دون أولاد أعمامه إرهاصات الاستعداد لمواصلة التعليم، فنصح والده أن يذهب به إلى المدينة لتجويد القرآن ودراسة بعض العلوم التي تؤهله للالتحاق بالأزهر.

فما كان من الوالد إلا أن تكلم مع أخيه الأكبر المسئول عن الأسرة بهذا الشأن فاستجاب لذلك.

وفي نحو عام أنهى الفتى دراسة أهم قواعد علم التجويد، مع الإلمام بقدر من علم الحساب الذي يتيح له أن يجتاز امتحان القبول بالسنة الأولى الابتدائية بالأزهر الشريف[2].

التحاقه بالأزهر الشريف:

التحق الفتى بالأزهر الشريف، وأقبل على دروسه بجد ونشاط لا يضيع وقتًا في لهو أو لعب، وإنما يذاكر ما يتلقاه عن شيوخه في حرص ومتابعة.

وكان نظام التعليم في الأزهر آنذاك لا يسمح للطالب في السنة الأولى الابتدائية بالانتقال إلى السنة الثانية، وكذلك من السنة الثانية إلى الثالثة إلا إذا نجح في كل المواد المقررة في امتحان الدور الأول، ولا يسمح لمن رسب

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(214).

(2) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(212- 213).

في مادة أو أكثر أن يمتحن في الدور الثاني في هاتين السنتين؛ ومن ثم مَنْ يرسب في مادة واحدة فإنه يعيد السنة ويدرس المواد كلها مرة ثانية.

ولما جاء امتحان آخر العام وكان الفتى قد تهيأ له، وكاد أن يحفظ كل المقررات، وظهرت النتيجة ونجح بتفوق في كل المواد، عدا مادة الإنشاء فقد نجح فيها بدرجة منخفضة؛ مما أزعجه حيث خشي أن يرسب فيها ويضيع عليه جهده؛ مما جعله يتساءل عن السبيل التي بها يمكن أن يكون قويًّا في الإنشاء؛ فقيل له: إن السبيل إلى ذلك هو قراءة المجلات والكتب الأدبية[1].

قراءاته:

علم الدكتور الدسوقي منذ أنهى السنة الأولى الابتدائية بالأزهر الشريف ما للقراءة من دور مهم في صقل فكره وأسلوبه، ودفعه إلى مزيد من التفوق والتقدم في دراسته؛ فعكف في الإجازة الصيفية للسنة الأولى على القراءة، فحفظ «مجموعة النظم والنثر» التي كانت وزارة المعارف قد قررتها على طلاب المدارس في الأربعينيات من القرن الماضي.

وبدأ وهو في السنة الثانية الابتدائية يطالع بعض المجلات الثقافية والدينية والأدبية التي كانت تصدر في ذلك الوقت، كمجلة الرسالة والهلال والأزهر.

ولم تكن قلة المال عائقًا له عن القراءة؛ فكان وهو في مدينة طنطا في المرحلة الابتدائية هو وزملاء له يؤجرون المجلات الأدبية والثقافية من بائع الجرائد والمجلات لمدة يوم بخمسة قروش؛ فيقرؤونها ثم يعيدونها إلى البائع مرة أخرى.

وكان يقضي إجازته الصيفية في القراءة، حتى إنه كان يضنُّ بالوقت الذي يتناول فيه الطعام أن يضيع منه بلا قراءة؛ فكان يضع مجلةً أو كتابًا تحت منضدة الطعام التي كانت تعرف في الريف المصري بالطَّبْلِيَّة، يرمقه وهو يتناول طعامه مع الأسرة.

ومن خلال تلك المجلات عرف بعض الكتب وقرأها، وأصبح الوقت الذي يقضيه في القراءة في غير المواد المقررة أكثر من الوقت الذي يذاكر فيه هذه المواد، وكان سعيدًا بذلك؛ فالقراءة الأدبية لم تفده في مادة الإنشاء وحدها، وإنما أفادته في جميع المواد؛ فقد يسرت له فهم ما لم يكن يفهمه، وأتاحت له الإجابة في الامتحانات بعبارة رصينة ولغة سليمة أرضت شيوخه فكانوا يمنحونه الدرجات العالية، حتى إنه منح جائزة مالية لتفوقه في السنة الثالثة الابتدائية. ويذكر الدكتور الدسوقي أن قيمة هذه الجائزة كانت أربعة جنيهات في وقت كان الجنيه المصري أقوى اقتصاديًّا من الجنيه الإسترليني.

ولم يكد الدكتور الدسوقي يمضي المرحلة الابتدائية بالأزهر حتى قرأ عددًا من مؤلفات المنفلوطي والزيات وأحمد أمين وطه حسين والعقاد والرافعي وغيرهم، بالإضافة لقراءات في التراث القديم في العقد الفريد وزهر الآداب.

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(213).

وأثمرت هذه القراءة ثمرتها الطيبة؛ فقد عرف وهو في مستهل المرحلة الثانوية بالأزهر سبيله إلى الكتابة والنشر؛ حيث بدأ في كتابة المقالات، وكان أولَ هذه المقالات مقالٌ بعنوان «**طهِّروا الأزهر من الحزبية**» كتبه وهو في السنة الأولى الثانوية، ونشره بمجلة الرسالة. وهو يدل على وعي وحصافة وجرأة مبكرة في الكتابة والنقد.

كما نشر كتابًا وهو في السنة الثانية الثانوية بعنوان «**عصارة خاطر**»، وطبعته مطبعة النيل بالمنصورة، وكان ذلك سنة 1371هـ/ 1952م.

وكان يكتب في جريدة كانت تصدر في طنطا تسمى «سفينة الأخبار»، وكان يشاركه في الكتابة فيها رفيق دراسته محمود حمدي زقزوق، الذي صار وزيرًا للأوقاف فيما بعد. وهذه الجريدة كانت تعنى في المقام الأول بالإعلان عن الأختام المفقودة بالمحافظة، وكانت تصدر بشكل غير دوري كلما تجمعت لها المادة الكافية لإصدارها.

كما كان يكتب في باب البريد الأدبي بمجلة الرسالة، ثم نشر مقالًا بمجلة الأزهر بعنوان «**لا إصلاح إلا بالإسلام**»، ونشر أيضًا مقالات عديدة بمجلة الوسيلة التي كانت تصدر بالقاهرة، وكان أولها سنة 1952م، وبمجلة الثقافة التي كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أمين، وذلك سنة 1952م أيضًا، كما نشر بمجلة الإسلام سنة 1954م. وكتب في مجلة الهلال، ومجلة منبر الشرق، ومجلة العربي[1].

وتنوعت مقالاته بين موضوعات ثقافية، وأخرى إسلامية، فكتب عن الرحمة، وعن الرسول صلى الله عليه وسلم، كما كتب عن العديد من المشكلات الاجتماعية.

التحاقه بدار العلوم وتخرجه فيها:

بعد حصول الدكتور الدسوقي على الشهادة الثانوية الأزهرية التحق بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

ويذكر عن سبب اختياره لدار العلوم أنه في امتحان السنة النهائية في الثانوية الأزهرية تعسف معه الممتحن في مادة القرآن الكريم شفويًّا، ورسَّبه في المادة؛ مما جعله يفضل الالتحاق بدار العلوم بعدما قدَّم أوراقه إلى كلية اللغة العربية بالأزهر، بعد يوم واحد من التقديم.

ورشح هذا الاختيار أنه كان يقرأ للعديد من أساتذة دار العلوم ويعجب بكتاباتهم.

وكان وقتها يُجرَى امتحان للقبول بدار العلوم، وقد امتحنه الأستاذ علي الجندي (الشاعر) والدكتور محمد غنيمي هلال رائد النقد الأدبي الحديث رحمة الله عليهما، وأجازاه بنسبة 80 %.

وكانت دار العلوم في ذلك الوقت في أَوْج قوتها غنيةً برجالها وشيوخها، أمثال: الشيخ عبدالعظيم معاني، والشيخ علي حسب الله، والدكتور مصطفى زيد، والأستاذ عباس حسن (صاحب النحو الوافي)، والدكتور أحمد الحوفي، والدكتور عمر الدسوقي، والدكتور تمام حسان- ويذكر الدكتور الدسوقي أنه درَّس لهم كتاب سيبويه في

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(213- 214)، وبعض المعلومات أخذتها مشافهة من أستاذنا الدكتور الدسوقي في جلسات معه سنتي 2011، 2012م.

النحو- والدكتور غنيمي هلال، والدكتور إبراهيم العدوي، والدكتور مبروك نافع، وغيرهم من أساطين دار العلوم.

وأترك الحديث للدكتور الدسوقي نفسه ليعبر عن دور دار العلوم. يقول: «وكان لهذه الكلية دورها في صقل المواهب وتنميتها؛ فالدراسة تختلف مادة ومنهجًا عما درستُه من قبل، وكان أهم مادة لها تأثيرها في التكوين العلمي مادة قاعة بحث، التي تفرض على كل طالب أن يقدم بحثين في كل عام دراسي، أحدهما في فرع من فروع علوم اللغة العربية والثاني في فرع من فروع الدراسات الإسلامية. واقتضى إعداد البحوث الثمانية في المرحلة الجامعية الرجوع إلى بعض ما كتب في المناهج العلمية، وكذلك المصادر الخاصة بموضوع كل بحث، فضلا عن توجيهات الأساتذة الذين كانوا لا يبخلون بالإرشاد وتقديم خبرتهم في البحث لجميع الطلاب. فهذه المادة فتحت مجالات جديدة للقراءة والتعمق في الكتابة وإعداد البحوث وفق أصول المنهج العلمي، مما كان له أثره في تمهيد الطريق للدراسات العليا والحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه»[1].

أتمَّ الدكتور الدسوقي دراسته بدار العلوم، وحصل على ليسانس اللغة العربية والعلوم الإسلامية سنة 1959م بتقدير جيد جدًّا، وكان ترتيبه في السنة النهائية- والتي قبلها- الثاني على دفعته، بعدما كان الأول في السنتين الأوليين؛ فلم يُقَدَّر له أن يعين معيدًا حيث اكتفت الكلية بتعيين الأول فقط.

اتصاله بالدكتور/ طه حسين:

رغم تفوق الدكتور محمد الدسوقي في دراسته وتخرجه في دار العلوم وترتيبه الثاني على دفعته إلا أنه لم يعين معيدًا بالجامعة، ولكن هذا التفوق قد فتح له باب العمل بمجمع اللغة العربية محررًا علميًّا- كما سيأتي عند ذكر وظائفه- وقد أتاح له عمله بمجمع اللغة العربية أن يتصل بعميد الأدب العربي الدكتور/ طه حسين الذي كان يرأس المجمع وقتها.

وقد بدأت هذه العلاقة في أواخر سنة 1964م وامتدت إلى صيف 1972م، أي قبل وفاة الدكتور/ طه حسين بنحو عام.

وكان أن وقع الاختيار على الدكتور الدسوقي لمرافقة الدكتور طه حسين لمدة أسبوعين؛ لأن سكرتيره الخاص فريد شحاته في حاجة ضرورية إلى إجازة، وبعدها كان يذهب إلى الدكتور طه حسين يومًا كل أسبوع على الأقل، وهو يوم إجازة فريد، فضلا عن إجازته السنوية وكانت نصف شهر، وكانت تبدأ غالبًا عقب عودة الدكتور طه حسين من رحلته الصيفية.

ثم ساءت العلاقة بين الدكتور طه حسين وسكرتيره مما أدى إلى تركه العمل في يناير سنة 1969م؛ فكان على الدكتور محمد الدسوقي أن يتولى مهمة السكرتير الخاص له، على الرغم من أن هناك عددًا من الشباب جاء ليقوم بهذه المهمة، غير أنهم ما كانوا يستمرون في القيام بها.

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(214- 215).

وكان الدكتور الدسوقي يمكث مع عميد الأدب العربي كل يوم خمس ساعات، نصفها في الصباح ونصفها الآخر في المساء، وكان يقرأ له الكتب والصحف العربية، وقد قرأ له كتبًا كثيرة أغلبها تراثية، يتألف معظمها من عدة أجزاء، وقرأ بعضها أكثر من مرة كالكامل للمبرد وعيون الأخبار لابن قتيبة.

وفي كل ذلك كان الدكتور طه حسين يعلِّق وينتقد ويبدي رأيه، وأحيانًا يشرك قارئه في الحديث معه أو يطلب منه الرجوع لبعض المصادر لتفسير عبارة أو التأكد من معنى[1].

ولذلك فإن هذه الفترة كانت من أخصب فترات حياة الدكتور الدسوقي؛ حيث أتاحت له أن يقرأ العديد من كتب اللغة والأدب؛ مما كان له أثره الواضح في تكوينه وثقافته.

حصوله على الماجستير والدكتوراه:

وفي أثناء عمله بمجمع اللغة العربية حصل على الماجستير في الشريعة الإسلامية من كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة 1965م، في موضوع «**التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه**»، وكان المشرف عليها الشيخ علي حسب الله في أول الأمر، ثم سافر إلى الخرطوم فانتقل الإشراف إلى الدكتور مصطفى زيد.

وناقشها كل من الشيخ علي الخفيف والدكتور عبدالعزيز حجازي، وحصل عليها بتقدير جيد جدًّا.

ثم حصل على الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من الكلية والجامعة نفسها سنة 1972م في موضوع «**الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي**» بإشراف الشيخ علي الخفيف، ومناقشة الشيخ علي حسب الله، والشيخ عبدالعظيم معاني.

وقد أثنى عليها الشيخ حسب الله، وقال: «لو تمنح الدكتوراه دون مناقشة لمنحناه إياها»، وحصل عليها بمرتبة الشرف الأولى.

ويذكر الدكتور الدسوقي أنه بعد المناقشة ومطالبة اللجنة له ببعض التعديلات عهدت إلى الشيخ علي حسب الله أن يتابع التعديلات معه؛ فكان الدكتور محمد الدسوقي يذهب إليه في بيته بمصر القديمة، ويجلس معه لمراجعة الرسالة، ويذكر أن الشيخ حسب الله كان يعزم عليه أن يتعشى معه في بيته !

وكان المشايخ إذ ذاك يفتحون بيوتهم وقلوبهم لطلابهم، بعكس ما نراه في أيامنا هذه من أغلب الأساتذة الذين لا يكادون يفرغون لطلابهم أو يتواصلون معهم إلا لمامًا.

الفرع الثاني: وظائفه:

عمله بالتدريس بوزارة التربية والتعليم:

بعد تخرج الدكتور محمد الدسوقي في كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة 1959 تم تعيينه مدرسًا للغة العربية في التعليم الإعدادي بوزارة التربية والتعليم بمحافظة المنيا بصعيد مصر، وذلك سنة 1960م واستمر بها حوالي السنتين؛ حيث انتقل في صيف سنة 1962م للعمل في مجمع اللغة العربية.

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(215- 216).

انتقاله للعمل في التحرير العلمي بمجمع اللغة العربية بالقاهرة:

أشرتُ من قبل إلى أن الدكتور الدسوقي رغم تخرجه بتفوق إلا أنه لم يعيَّن معيدًا بالجامعة، ولكن هذا التفوق فتح له باب العمل بمجمع اللغة العربية محرِّرًا علميًّا.

واستمر عمله في المجمع لنحو عشر سنوات من سنة 1962م حتى سنة 1972م حين حصل على الدكتوراه وانتقل بعدها للتدريس الجامعي.

وقد أتاح له عمله بمجمع اللغة العربية فرصة ذهبية للقراءة والفائدة العلمية؛ فمكتبة المجمع غنية بذخائر المؤلفات العربية في علوم اللغة والتفسير والسنة والفقه والأصول والتاريخ وغيرها[1].

وكان هذا مناسبًا لكي يواصل دراساته العليا في دار العلوم؛ حيث التحق بقسم الشريعة الإسلامية بها، وحصل على الماجستير والدكتوراه أثناء عمله بالمجمع.

كما أنه ابتدأ مرحلة التأليف الحقيقي في تلك الفترة؛ حيث نشر أُوليات مؤلفاته، كالإسلام والمستشرقون، وحديث الإفك، والهجرة في القرآن، وغيرها كما سيأتي عند ذكر مؤلفاته.

انتقاله إلى التدريس الجامعي:

انتقل الدكتور محمد الدسوقي بعد حصوله على الدكتوراه سنة 1972م للعمل بالتدريس الجامعي، فعمل محاضرًا بجامعة الفاتح (طرابلس حاليًا) في ليبيا من سنة 1972م حتى سنة 1975م، ثم أستاذًا مساعدًا بنفس الجامعة منذ سنة 1975م حتى سنة 1980م، ثم أستاذًا مشاركًا بنفس الجامعة أيضًا من سنة 1980م حتى 1984م.

وعمل بجامعتي المنصورة والمنوفية في خريف سنة 1984م.

ثم انتقل للعمل بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر منذ فبراير سنة 1985م بدرجة «أستاذ مشارك»، ثم حصل على الأستاذية سنة 1987م.

ويذكر الدكتور الدسوقي أنه كان من بين أعضاء لجنة ترقيته إلى درجة «أستاذ» الشيخ مصطفى الزرقا، والدكتور يوسف القرضاوي الذي كان عميدًا لكلية الشريعة بقطر وقتها.

واستمر الدكتور الدسوقي أستاذًا بكلية الشريعة بقطر حتى بلغ سن التقاعد سنة 2003م. وكان قد عُيِّن أثناء تلك الفترة رئيسًا لقسم الفقه والأصول بالكلية.

ولما بلغ سن التقاعد عاد إلى القاهرة فعمل بكليته كلية دار العلوم جامعة القاهرة أستاذًا غير متفرغ للدراسات العليا بقسم الشريعة الإسلامية بها، واضطلع بعبء الإشراف على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه بالقسم، كما اشترك في مناقشة عدد آخر منها.

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(215).

ويوضح الدكتور الدسوقي رؤيته للتدريس الجامعي فيقول: «التدريس الجامعي في جوهره جهد علمي متواصل وعطاء فكري متجدد، وما لم يكن كذلك فإنه لا يبني عقولا ولا يخرج مبدعين أو مجددين، ولا يختلف اختلافا ذا بال عن التدريس في المرحلة الثانوية»[1].

ويضيف قائلا: «وآفة التعليم الجامعي المعاصر أنه يقوم على التقليد والجمود، ولا يعرف التطوير أو التغيير؛ فلا غرو أن تفشت ظاهرة السرقات الأدبية في الأبحاث والرسائل، واتسم النتاج العلمي بوجه عام بالضحالة وعدم الابتكار»[2].

لكنه لم يرضَ لنفسه أن يسير في طريق التقليد والجمود؛ ولذلك حرص- كما يقول- منذ بداية رحلته في التدريس الجامعي على أن تكون المواد التي يعهد إليه بتقديمها للطلاب دراسة علمية منهجية تعتمد على المصادر الأصيلة والمقارنة الموضوعية والاجتهاد المستطاع. وأبَى أن تكون في صورة مذكرات دراسية يدرسها الطلاب دون أن يعرف الآخرون عنها شيئا، ويتكرر طبعها في كل عام من غير إضافة أو تطوير، كما يفعل البعض[3].

رحلاته العلمية:

كانت أول رحلة للدكتور الدسوقي إلى **ليبيا** بصحبة شيخه الشيخ علي الخفيف؛ حيث سافر للمشاركة في مؤتمر عن التشريع الإسلامي عقب حصوله على الدكتوراه، وذلك في مايو سنة 1972[4]، بناءً على دعوة من الجامعة الليبية. ويرجع سبب هذه الدعوة إلى أنه كان من محاور تلك الندوة قضية التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه، وكانت رسالة الدكتور الدسوقي للماجستير التي كتبها عن التأمين قد طبعت بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ووصلت نسخة منها إلى مكتبة الجامعة الليبية؛ فرأى المشرفون على الندوة أن يدعى صاحب هذه الرسالة للمشاركة؛ لما رأوا من أهمية رسالته في موضوعها.

ويذكر أستاذنا أن القائمين على الندوة لما لم يهتدوا لعنوانه لمراسلته قاموا بإرسال الدعوة إليه عن طريق المجلس الأعلى للشئون الإسلامية باعتباره الناشر للكتاب، وتسلم هو الدعوة من المجلس.

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(216).

(2) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(216).

(3) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(216).

(4) وقد سبقتها رحلة لكنها كانت رحلة سياحية، وذلك عقب تخرجه واجتيازه للسنة التمهيدية للماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، وكانت إلى دمشق أيام الوحدة بين مصر وسوريا، على نفقة الجامعة، زار خلالها عددًا من المدن السورية، وزار قبر الشاعر أبي العلاء المعري، وقد مكث بها خمسة عشر يومًا.

وسافر الدكتور الدسوقي وشارك في الندوة، وأدلى بدلوه فيها وسط كبار الفقهاء آنذاك أمثال الشيخ أبو زهرة والشيخ مصطفى الزرقا والشيخ علي الخفيف.

وكانت الندوة في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بمدينة البيضاء، وكان يحضرها رئيس الجامعة الليبية الذي أعجب بهذا الدكتور الشاب؛ مما جعله يرسل إليه بعد شهرين من الندوة للتعاقد معه للعمل بالجامعة.

ويذكر الدكتور الدسوقي أنه بعد الندوة دُعِيَ جميعُ المشاركين فيها للقاء الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي؛ حيث استقبلهم وتحدث معهم عن رغبته في تطبيق الشريعة في البلاد.

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور الدسوقي كان يعد لكتاب عن القذافي سماه «القذافي كما عرفته»، ولعله طبع الآن.

أيضًا من الرحلات العلمية التي قام بها الدكتور محمد الدسوقي أنه كُلِّف أثناء عمله بجامعة قطر بمهمة علمية تمثلت في إيفاده أستاذًا زائرًا **لجمهورية البوسنة والهرسك** في كلية الدراسات الإسلامية في سراييفو، وذلك في يوليو سنة 1996م[1].

فمكث شهرًا يحاضر في تلك الكلية ويتجول في المدارس الإسلامية في عواصم ومدن البوسنة.

وقد جاء ذلك في إطار دعم المسلمين في البوسنة بعدما تعرضوا له من حرب شعواء من الصرب والكروات في بلاد البلقان.

ثم تكررت الزيارة لسراييفو بدعوة من أساتذة الكلية الإسلامية بها، وذلك في صيف عام 2010م عقب المؤتمر الثالث للجمعية العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي عقد بمدينة إسطنبول بتركيا في الفترة من 6/29 حتى 2010/7/1م[2]؛ حيث توجه الدكتور الدسوقي من إسطنبول إلى سراييفو.

كما زار **أكثر البلاد العربية والإسلامية** مشاركًا في مؤتمرات وندوات علمية، فزار سوريا والأردن وسلطنة عمان والإمارات (دبي) وليبيا- التي عمل بها اثنتا عشرة سنة- وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية، وقطر- التي عمل بها ثمانية عشر عامًا.

وزار إندونيسيا وماليزيا وباكستان وإيران وتركيا والبوسنة وتشاد.

واختير **خبيرًا بمجمع الفقه الإسلامي الدولي** التابع لمنظمة المؤتمر (التعاون حاليًّا) الإسلامي بجدة في بعض دوراته.

عضويته بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية:

بعد عودة الدكتور الدسوقي إلى القاهرة واستقراره بها بعد بلوغه سن التقاعد بجامعة قطر حصل على عضوية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية.

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(216- 217).

(2) وقد كنتُ مشاركًا لفضيلته في مؤتمر الاتحاد بإسطنبول باعتباري عضوًا بالاتحاد.

وشارك في اللجان المتخصصة به؛ حيث كان عضوًا بلجنة الدراسات الفقهية، وكانت له مشاركاته في أعمالها.

تعيينه خبيرًا بمجمع اللغة العربية:

كما عين الدكتور الدسوقي بعد عودته إلى القاهرة خبيرًا بمجمع اللغة العربية بها.

الفرع الثالث: شخصيته وأخلاقه:

يتمتع الدكتور محمد الدسوقي بشخصية هادئة ومتزنة وصافية، محبة للخير وللناس جميعًا، تتميز بالأخلاق الريفية الأصيلة الحميدة، مع تدين فطري نشأ عليه وزاده نموًا حفظه للقرآن الكريم ودراسته بالأزهر الشريف ثم دار العلوم، وتخصصه في الشريعة الإسلامية.

وهو إنسان بكل ما تحمله لفظة «إنسان» من معان ودلالات، لمستُ ذلك منذ بداية علاقتي وصلتي به حينما عيَّنه مجلس كلية دار العلوم مشرفًا رئيسيًّا على رسالتي للدكتوراه سنة 2006م، وزادت هذه الصلة بمرور الأيام قوة وخصوصية، ولم يكن الحصولُ على الدكتوراه هدفَها، بل إن صلتي بأستاذنا الدكتور الدسوقي زادت بعد حصولي على الدكتوراه؛ لأنني أدركتُ قبل بداية صلتي به أنه فقيه كبير وبقية جيل العظماء من فقهائنا المعاصرين.

ولعل معرفتي به ترجع إلى سنة 1998 حينما كنتُ طالبًا بالسنة التمهيدية للماجستير بقسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، وكان من المواد المقررة علينا مادة مناهج البحث، وكان يدرسها لنا أستاذنا الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم شريف- حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية- وكان يدرس لنا كتاب «منهج البحث في العلوم الإسلامية» للدكتور محمد الدسوقي؛ فأعجبتُ بفكره وطريقة تأليفه وسعة علمه، وصرتُ من ذلك الوقت مهتمًا بأخباره ومؤلفاته، حتى منَّ الله عليَّ بالتلمذة المباشرة له.

ولا أنسى أنه كان دائم الحث لي على الانتهاء من رسالتي وتسليمها إليه، لا يبخل عليَّ بنصح ولا توجيه، وجدتُ فيه حرص الأب على أبنائه، لا يألُ جهدًا في سبيل مد يد العون لهم، ورأيتُه هكذا يصنع مع سائر طلابه وطالباته.

وبعد حصولي على الدكتوراه زرتُه في بيته أكثر من مرة؛ فرأيتُ إنسانًا طيب المجلس والمعشر، كريمًا متواضعًا ناصحًا أمينًا، لا يُمَلُّ مجلسُه ولا يُسأم حديثُه.

نظرته للعلم:

يرى الدكتور محمد الدسوقي أن العالم لا يكون عالما بالمعنى الصحيح إلا إذا واصل طلب العلم ما دام قادرًا عليه، وأن التكوين العلمي لا يعرف مرحلةً من العمر يقف عندها، بل إنه كلما حصَّل شيئًا وجد نفسَه أكثرَ إقبالا ونَهَمًا على الاستزادة من العلم؛ «فلا يفتأ مواصلا جهاده في الطلب موقنًا بأنه إن لم يفعل ذلك فلن

يحتفظ بما ناله من العلم، فطلبه له أشبه ما يكون بالتجديف ضد التيار، والذي يتابع التجديف يتقدم بكل ضربة خطوةً إلى الأمام، فإن حلَّ به الوهن أو جنح إلى الكسل ولم يواصل مقاومة التيار فلن يحتفظ بما بلغ إليه؛ لأن التيار سيدفعه إلى الخلف حتى يرجع به إلى نقطة البداية، ويذهب كلُّ ما بذله من جهد سدًى، وهكذا العلم يزكو وينمو بالمتابعة والاستمرار، ويخبو ويضمحل بالإهمال والهجران»[1].

ويرى الدكتور الدسوقي أن «آفة الآفات في التكوين أن يظن الإنسان أنه بلغ في العلم درجة لم يرق إليها سواه، وأنه بهذه الدرجة أصبح في غنى عن طلب المزيد، فمن ظن أنه قد علم فقد جهل، والعالم إذا لم يبرأ من شوائب الغرور والزهو والادعاء وعدم الرضى بما حصله من العلم فإنه لن يكون عالمًا بالمعنى الصحيح، ويكون لغيره مثلا سيِّئًا في طلب العلم والتبحر فيه»[2].

الفرع الرابع: حياته الدينية والاجتماعية الخاصة:

نشأ الدكتور محمد الدسوقي متدينًا محبًّا للدين وللقراءة والعلم والأدب- كما سبقت الإشارة.

وانتمى في وقت مبكر من حياته لجماعة الإخوان المسلمين؛ حيث كان في المرحلة الابتدائية بالأزهر الشريف، فاقتنع بمبادئ الجماعة وكان عضوًا فاعلًا فيها في قريته عزبة العريض، ثم في مدينة المنصورة بعد ثورة سنة 1952م.

ويذكر الدكتور الدسوقي أنه التقى بسيد قطب وبالمستشار الهضيبي، لكنه لم يلتق بحسن البنا الذي اغتيل وهو في السنة الثالثة الابتدائية.

ولما انقلب الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر على الإخوان، وأعدم العديد من قياداتهم انحصر نشاط الدكتور الدسوقي، وآثر أن يكون نشاطه الدعوي متمثلا في عمله الأكاديمي من خلال إعداد أجيال من الدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

ولما عاد إلى القاهرة بعد سن التقاعد واستقر مقامه بها- سوى ما يقوم به بين حين وآخر من رحلات علمية للمشاركة في مؤتمرات أو ندوات أو اجتماعات- شارك بشكل كبير في الإفتاء والإرشاد الديني من خلال برنامج «**بريد الإسلام**» الذي تقدمه إذاعة القرآن الكريم المصرية؛ حيث أجاب عن عشرات الأسئلة والاستفاءات.

هذا بالإضافة إلى جهوده ومشاركاته في التقريب بين المذاهب من خلال عضوية المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في طهران والمشاركة في مؤتمراته السنوية- كما سيأتي بشيء من التفصيل عند الحديث عن رأيه في التقارب بين المذاهب الإسلامية.

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(217).

(2) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(217).

زواجه وأبناؤه:

تزوج الدكتور الدسوقي، وأنجبت له زوجته أربعة أولاد ذكور، وتزوجوا وأنجبوا له أحفادًا.

وكانت حياته الزوجية هادئة سوية مثمرة.

الفرع الخامس: مكانته العلمية:

تنقل الدكتور محمد الدسوقي في مشوار حياته الطويل بين أماكن عديدة، ودول شتى؛ فعمل في مصر وليبيا وقطر، ثم استقر به المقام في القاهرة، وكان في محطات حياته كلها موفقًا ذا أثر في مكانه محمودَ السيرة بين شيوخه وأقرانه وزملائه وطلابه.

وقد مرَّت بنا كلمة الشيخ علي حسب الله رحمه الله في بداية مناقشته له في رسالة الدكتوراه: «لو تمنح الدكتوراه دون مناقشة لمنحناه إياها».

ومن قبله الدكتور طه حسين الذي اختاره قارئًا خاصًّا له، وهو في مقتبل حياته.

وكذلك الشيخ علي الخفيف الذي أثنى عليه واصطحبه معه إلى ليبيا ليشارك في ندوة التشريع الإسلامي في قضية التأمين وهو الدكتور الشاب.

والشيخ مصطفى الزرقا الذي ناقشه في قضية التأمين أثناء مشاركته بالندوة.

ولا أدل على حسن سيرته ونجاحه في وظائفه من طول مقامه بكل من ليبيا وقطر؛ حيث مكث في ليبيا اثنتا عشرة سنة، وفي قطر ثمان عشرة سنة، رأس خلالها قسم الفقه والأصول.

ثم لما عاد إلى القاهرة ولم يكن قد عُيِّنَ من قبل بكلية دار العلوم جامعة القاهرة طلبته الكلية ليكون أستاذًا غير متفرغ بها؛ للإفادة من خبراته وعلمه في التدريس لطلاب الدراسات العليا بقسم الشريعة الإسلامية بها.

واستعانت به إذاعة القرآن الكريم للإفتاء في برنامجها المتميز «بريد الإسلام»، وهو صاحب الخبرات الطويلة والمؤلفات العظيمة والفنون المتعددة.

الجوائز التي حصل عليها:

حصل الدكتور الدسوقي على عدة جوائز:

الأولى سنة 1969م من مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وكانت عن الأسرة في الأدب العربي.

والثانية من أمير دولة قطر السابق، وكانت عن بحث له عن الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي.

وحصل على جائزتين من جوائز المستشار شوقي الفنجري، إحداهما عن بحثه عن التجديد في الفقه الإسلامي، والثانية عن كتابه الحل الإسلامي بين النظرية والتطبيق.

المطلب الثاني: نبذة عن فقه الدكتور محمد الدسوقي

ويشمل أربعة فروع:

الفرع الأول: الملامح الأساسية لتفكيره الفقهي.

الفرع الثاني: نظراته التجديدية.

الفرع الثالث: رأيه في التقارب بين المذاهب الإسلامية.

الفرع الرابع: رأيه في عدم وقوع الطلاق إلا للضرورة الملجئة وبكيفية محددة.

الفرع الأول: الملامح الأساسية لتفكيره الفقهي:

يرى الدكتور محمد الدسوقي أنه لا قدسية إلا لنصوص الشريعة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛ فهي الملزمة والمهيمنة على كل الاجتهادات القديمة والحديثة، وأن آراء الفقهاء ليست أحكامًا شرعيةً يجب الالتزام بها؛ فهم بشر مجتهدون يصيبون ويخطئون.

وأنه ليس من الضروري أن آراءهم التي قالوا بها وكانت صالحة لعصورهم أن تكون صالحة لعصرنا؛ لأن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان.

وهذا لا يعني أبدًا الغضَّ من شأنهم؛ فهم قد اجتهدوا لعصورهم، وأدُّوا رسالتهم العلمية كاملة، وعلينا في عصرنا ألا نظل عالةً عليهم في كل شيء، وأن يكون لنا اجتهادٌ يعيش الواقع بكل مشكلاته، ويقدم ما يعالج هذه المشكلات وفق منهج علمي يحفظ على المجتمع الإسلامي أصالته ووحدته، مع مشاركته الإيجابية في الحياة الدولية المعاصرة[1].

ويرى الدكتور الدسوقي أنه من الضروري أن ننطلق في فقهنا المعاصر من واقعنا الذي نعيشه؛ لأن الفقه خادم للمجتمع، ولابد أن يقوم بوظيفته في إيجاد الحلول الواقعية للمشكلات الآنية.

ويدندن أستاذنا دائمًا حول ضرورة الاهتمام بفقه الواقع والانطلاق منه، ويؤكد على أن الشريعة فيها ما هو ثابت وما هو متغير؛ فثوابت الدين التي لا تقبل التغيير هي أركانه المقررة وكل ما ثبت بدليل قطعي في العبادات وشئون الأسرة من زواج وطلاق وميراث ومعاملات وحدود وقصاص، أما المتغيرات فهي كل ما يتعلق بجزئيات الأحكام وفروعها العملية، وهي ما يمكن أن ننطلق فيها من خلال فقه الواقع.

وهذه الثنائية بين الثوابت والمتغيرات في رسالة الإسلام تكشف عن إعجاز هذه الرسالة، وأنها بحق دين الفطرة؛ لأن الإنسان بما هو روح وجسد كائن مواطن في عالمين، ومشدود إليهما بعلاقتين: علاقة بالله تعالى، وعلاقة بوسط مادي متغير غير مستقر؛ فما كان متعلقًا بالله من عقائد وعبادات ونُظُم ثبَّته الإسلام، وما تعلق بالجانب المتغير راعى فيه المرونة والحركة، ولكن في إطار المقاصد العليا للشريعة.

ومن هنا جاءت النصوص الشرعية المتعلقة بالأحكام العملية المتغيرة، كالأحكام المدنية والدستورية والجنائية والاقتصادية متضمنةً الأحكام الأساسية والمبادئ العامة والقواعد الكلية، التي لا تختلف فيها بيئة وبيئة، وتقتضيها العدالة في كل أمة؛ ليكون أولو الأمر في أية أمة في سعة من أن يفرِّعوا ويفصِّلوا

---

(1) انظر: فقه الطلاق بين التقليد والتجديد للدكتور/ محمد الدسوقي ص(6- 8)، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ضمن سلسلة «قضايا إسلامية»، العدد (126) شعبان 1426هـ/ سبتمبر 2005م.

حسبما يلائم حالَهم وتقتضيه مصالحُهم، بخلاف النصوص المتعلقة بالأحكام الثابتة كالعبادات وأصول أحكام الأسرة من زواج وطلاق وعِدَد ونفقات وميراث وغيرها؛ حيث جاءت مفصلة ومبينة؛ لعدم الحاجة إلى تغيرها باختلاف العصور والبيئات.

الفرع الثاني: نظراته التجديدية:

يرى الدكتور الدسوقي أن التجديد فريضة وضرورة حضارية للمجتمع الإسلامي، وأنه لولا التجديدُ لما كانت الشريعة صالحةً لكل زمان ومكان.

وهو يوضح أن التجديد لا يعني التخلصَ من القديم أو محاولةَ هدمِه والاستعاضةَ عنه بشيء آخر مستحدثٍ مبتكر؛ فهذا ليس من التجديد في شيء، وإنما يراد بالتجديد الاحتفاظُ بالقديم وإدخالُ التحسين عليه، ومحاولةُ العودة به إلى ما كان عليه يوم نشأ، وتنميتُه من داخله، وبأساليبه التي أثمرت تلك الثروة الفقهية التي تعتز بها الأمة الإسلامية كلَّ الاعتزاز، دون المساس بخصائصه الأصيلة وبطابعه المميز؛ لأن التجديد بهذا المفهوم لا ينافي الأصالة[1].

ويرى الدكتور الدسوقي أن الاجتهاد يعد دعامة الدعائم التي يؤسس عليها التجديد الفقهي[2]. وأنه يقوم على أربعة أمور:

- مدارسة الثروة الفقهية.
- التجديد في المنهج الأصولي.
- العناية بالمقاصد الشرعية.
- فقه الواقع[3].

ويرى أستاذنا أن الاجتهاد ينحصر في دائرتين: الأولى دائرة النصوص غير القطعية من حيث تفسيرُها وإثباتُ صحتها وما تؤدي إليه من أحكام وما تطبَّقُ فيه من وقائع. والدائرة الثانية هي ما لا نص فيه أصلا، وهي الدائرة الأوسع للاجتهاد[4].

وأن مجالات التجديد في العصر الحاضر تشمل القضايا العلمية والاقتصادية، وقضايا التربية والاجتماع، والقضايا السياسية، وقضايا الأقليات الإسلامية، وقضايا البيئة، وقضايا التقريب بين المذاهب، وقضايا الأسرة، وقضايا الوقف[5].

---

(1) انظر: التجديد في الفقه الإسلامي: القسم الأول ص(47- 48) ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1422هـ/ 2001م.

(2) انظر: التجديد في الفقه الإسلامي: القسم الأول ص(71).

(3) راجع: التجديد في الفقه الإسلامي: القسم الأول ص(81- 118).

(4) راجع: التجديد في الفقه الإسلامي: القسم الثاني ص(15).

(5) انظر: التجديد في الفقه الإسلامي: القسم الثاني ص(17، وما بعدها).

ويرى أن أهم مظاهر التجديد في النهضة الفقهية المعاصرة التقنينُ، والتأليف الفقهي، والموسوعات الفقهية، والمجامع والجمعيات الفقهية، والمؤتمرات والندوات الفقهية، ومراكز السنة النبوية، وكثرة الدراسات عن الاجتهاد والتجديد الفقهي، والدعوة إلى تطبيق الشريعة، وجوائز خدمة الدراسات الفقهية[1].

نظرته لعلم أصول الفقه:

يرى الدكتور الدسوقي أن علم أصول الفقه يمثل أصالة الفكر الإسلامي، فهو عماد الاجتهاد ومنهج الاستنباط، وأن علماء المسلمين سبقوا به علماء القانون في العالم كله.

وأنه تأثر قوةً وضعفًا بما تأثرت به الحضارة الإسلامية؛ ولذلك كان قويًّا يتناول الموضوعات في دقة وتمحيص في العصور الأولى، بينما غلب عليه في العهود المتأخرة الجدل اللفظي وتشقيق القول في مسائل فرعية، فضلا عن الإلغاز والخوض في قضايا لا صلة لها بعلم الأصول[2].

ويرى الدكتور الدسوقي أن مؤلفات المحْدَثين في الأصول لم تتجاوز نطاق الصياغة إلى الآراء وتحليلها والأخذ منها والرد عليها، وإن كان هناك سعي للترجيح بين رأي وآخر، وأنها اقتصرت على التكرار والاجترار، ولم تعد صالحةً لتقديم المنهج الذي يكفل للاجتهاد حيوية وقوة وقدرة على مواجهة المشكلات بأسلوب علمي وعملي[3].

ويخلص إلى ضرورة تأسيس منهج أصولي جديد لا يعرف الاجترار والتقليد، وإنما يؤسس على دعائم في الفقه الدقيق بمصادر الأحكام والمقاصد العامة للتشريع، فضلا عن الربط بين قضايا علم الأصول وأصول القانون، وكذلك بين قضايا الأصول ومناهج البحث بوجه عام.

ويحصر أستاذنا مجالات التجديد في علم الأصول في أربع قضايا[4]، هي:

أولا: إلغاء ما ليس من علم الأصول.

ثانيًا: تدريس المقاصد الشرعية بصورة وافية.

ثالثًا: تطوير مفاهيم بعض الأدلة، كالإجماع حتى يكون منتجًا وله أثر واقعي، والقياس بحيث يتوسع في مفهومه، وكذلك الاستحسان والاستصحاب.

رابعًا: ربط القواعد بالفروع التطبيقية ما أمكن.

---

(1) انظر: التجديد في الفقه الإسلامي: القسم الثاني ص(65، وما بعدها).

(2) انظر: نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه للدكتور الدسوقي، بحث بمجلة إسلامية المعرفة، العدد الثالث ص(111)، والتجديد في الفقه الإسلامي: القسم الأول ص(89- 90).

(3) انظر: نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه ص(112).

(4) انظر: نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه ص(129، وما بعدها).

«وبذلك يكون الدكتور الدسوقي قد شمل بمشروعه التجديدي الجوانب المنهجية والموضوعية في أصول الفقه، فمقصده الأكبر توجَّه إلى ضرورة الالتفات لهموم المجتمعات المسلمة المعاصرة، حتى لا تكون المباحث الأصولية في وادٍ والواقع الذي ننظر إليه في وادٍ آخر»[1].

الفرع الثالث: رأيه في التقارب بين المذاهب الإسلامية:

يرى الدكتور محمد الدسوقي أن الأمة الإسلامية تعاني من التعصب المذهبي، وأنه لا سبيل إلى وحدة الأمة إلا بالتقارب بين المذاهب، وأن التقارب لا يعني إلغاء أصل الخلاف بين المذاهب، وإنما هو وسيلة لجمع الشمل ورأب الصدع وتبادل حسن الظن والتقدير من أجل صيانة وحدة الأمة.

وأن الاختلاف سنة من سنن الاجتماع البشري، ولا سبيل إلى منعه، وأنه لا ضرر على المسلمين منه، إنما الضرر في أن يفضي بهم إلى القطيعة والعداوة.

ويؤكد على أن التقارب لا يعني إلغاء المذاهب، أو دمج بعضها في بعض، أو تغليب مذهب على آخر، فهذا ما لا سبيل إليه، ولا جدوى منه؛ لأن بقاء المذاهب في إطار المفهوم الإسلامي للاختلاف في الرأي من عوامل ازدهار الحياة الفقهية ونموها، وتقديم الكثير من وجهات النظر التي ترى فيها الأمة سعةً ويسرًا في الأخذ والتطبيق بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان. وأن الغاية من التقريب تنحصر في أن يسود بين المذاهب المعتبرة تعاون وثيق، وتفاهم عميق، وتقارب يزيل الشك، ويؤكد صدق النوايا، ويعبر عن الأُخُوَّة الإسلامية، ويعمل على وحدة الكلمة ونبذ الفرقة[2].

ويرى الدكتور الدسوقي أن التقارب بين المذاهب بالمفهوم الذي بيَّنه يتحقق بعدة أمور:

أولها: أن أصول الإسلام التي لا اختلاف عليها بين المسلمين جميعًا والتي لا يكون المسلم مسلمًا إلا إذا أيقن بها، هي الإيمان بالله ربًّا، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيًّا ورسولا، وبالقرآن كتابًا، وبالكعبة قبلةً وبيتًا محجوجًا، وبأركان الإسلام الخمسة المعروفة، وبكل ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وبأنه ليس بعد الإسلام دين، ولا بعد رسوله نبي ولا رسول، وبأن كل ما جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حق.

وهذه الأصول المجمع عليها بين الأمة تمثل جوهر الإسلام وأساسه، وكل من يؤمن بها فهو مسلم، قد انعقدت بينه وبين سائر المسلمين في كل مكان أُخُوَّةٌ في الله ورسوله، مهما يكن المذهب الفقهي

(1) مقال «إسهامات المعاصرين في تجديد أصول الفقه» للدكتور/ نور الدين بوكريد بمجلة البيان، العدد رقم (308) بتاريخ 2013/5/2م.

(2) راجع: بحث «منهج التقارب بين المذاهب الفقهية من أجل الوحدة الإسلامية» للدكتور/ محمد الدسوقي، بموقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

الذي ينتمي إليه. وهذه الأُخُوَّة يحرم معها أن يخذل مسلمًا أو يعاديه أو يؤذيه أو ينحاز إلى من يعاديه أو من يؤذيه.

وثانيها: إذا كان الإيمان بأنه لا اختلاف بيننا في الأصول يعد البداية الصحيحة للتقارب؛ فإن الاختلاف في الفروع يجب أن يدرس دراسة علمية تبتغي المعرفة الصحيحة لأسبابه وملابساته وطبيعته. فهذه الدراسة تعد الوسيلة العملية لجعل التقارب حقيقة واقعية.

ويرى الدكتور الدسوقي أن دراسة الاختلافات الفقهية في القضايا الفرعية تحقق غايتها في التقريب إذا نهضت على دعائم ثلاثة:

الدعامة الأولى: التسليم بأن اجتهادات الفقهاء وآراءهم ليست شرعًا واجب الاتباع، وإنما هي فهم بشري لنصوص الشريعة وقواعدها العامة، ولهذا تحتمل الصواب والخطأ، وليس لها صفة الثبات والخلود.

الدعامة الثانية: التسليم بأنه كان من وراء اختلافات الفقهاء في القضايا الفرعية أسباب علمية تشهد للأئمة بالحرص البالغ على تحري الحق والصواب، كما تشهد لهم بالعقلية الفاحصة، والنظرة الثاقبة، والفهم الواعي للحنيفية السمحة، وأن الوقوف على تلك الأسباب يقضي عليها بالتقويم الموضوعي الذي لا يعرف الإفراط أو التفريط.

الدعامة الثالثة: الاقتناع بأن أئمة الفقهاء لم يتعصبوا لآرائهم، ولم يدَّعِ واحد منهم أن اجتهاده هو الصواب وحده؛ ولذا كان كل منهم يحترم رأي غيره، ويطبقه وإن لم يكن قد قال به سدًّا لباب الاختلاف، وتأكيدًا على أن كل الآراء يجب أن تلقى التقدير بدرجة سواء.

فإذا درست اختلافات الفقهاء على هذه الدعائم فإنها تنتهي- لا محالة- إلى أن هذه الاختلافات لا تمثل عقبة في طريق التقارب، فهي آية من آيات الحرية الفكرية في الإسلام، ومصدر من مصادر الثروة الفقهية التي تعتز بها الحضارة الإسلامية، وأنها لم تكن في عصر الأئمة سببًا للشقاق والعداء، بل كانت محل تقدير الجميع وإنصافهم.

وثالث الأمور التي يتحقق بها التقارب: الدراسة العلمية للمذاهب الأخرى من مصادرها الأصيلة؛ فإذا كان الحكم على الشيء فرعًا عن تصوره، وإذا كان الأمر كما يقال: إن من جهل شيئًا عاداه، وإذا كان منهج الإسلام الدقيق يقوم على التثبت من كل خبر، ومن كل ظاهرة ومن كل حركة قبل الحكم عليها؛ فإن كثيرًا من مظاهر التعصب والازورار بين أتباع المذاهب مردها إلى أن أتباع كل مذهب جهلوا ما لدى غيرهم بوجه عام، وحصروا أنفسهم في دائرة المؤلفات المذهبية الخاصة، يدرسونها ويرونها وحدها الزادَ الفقهيَّ الذي يغني، والنتيجةُ الحتميةُ لهذا الانكماش الفقهي هو القناعةُ بأن ما لدى المذهب من آراء هي الدين الذي لا يجوز لأحد أن يفرط فيه أو يخالفه، ويترتب على هذا تبادل التهم بين أتباع المذاهب، وزعم كل طائفةٍ أنها على الحق دون سواها. فالتقارب لابد أن يقوم على فهمٍ وفقهٍ، ولا تكفي

لبلوغه العواطفُ الجياشةُ والمشاعرُ الطيبة؛ ولذا كانت الدراسة العلمية ومعرفة الآراء من مصادرها الأصيلة هي سبيل الفهم الصحيح الذي يرد كثيرًا من الأخطاء، ويسدد الخطوات على طريق التقريب الصحيح.

ورابعها: مراعاة التوسع في الدراسة الفقهية المقارنة، وبخاصة في الجامعات، فإنها تكشف عن مناهج الفقهاء وأصول مذاهبهم، وأسباب الاختلافات بينهم، وتبين مدى أوجه الالتقاء والتواصل بين هذه المناهج.

وكذلك تعدد اللقاءات والندوات العلمية بين الفقهاء سيعمل على إذابة جليد الوهم والارتجال في الأحكام والأخذ بالشائعات، وعدم التفريق بين الطوائف المعتدلة وتلك التي غالت وأسرفت، وبذلك يعرف فقهاء المذاهب بعضهم بعضًا معرفة علمية موضوعية.

وخامسها: توعية الرأي العام من قبل الفقهاء والعلماء بالثوابت التي تجمع أبناء الأمة الإسلامية، وتوضيح قواعد الالتقاء ومظاهر الاتفاق.

ويرى الدكتور الدسوقي أنه إذا كان الاختلاف بين السنة والشيعة في كثير من صوره مردُّه إلى ما صح لدى كل منهما من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإن من الخطأ الاعتقاد بأن الاختلافَ حول هذا الأمر واسعُ الشُّقَّة، وأن كل طائفة ترفض ما لدى الأخرى من الحديث؛ فإن الجميع متفق على أن كل ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم يجب العمل به، وهم متفقون في الأحاديث الواردة في العقيدة والأخلاق وأصول الشريعة. إنما اختلافهم في بعض أحاديث الأحكام مما لا يضر الخلاف فيه؛ لعدم توقف إسلام المرء عليه.

ويرى الدكتور الدسوقي أن من أهل السنة من روى عن بعض الشيعة، ومن الشيعة من روى عن أهل السنة.

وسادس ما يتحقق به التقارب: توقف الأقلام وكف الألسنة عن لغة التشنيع والاستفزاز والاستخفاف والتحامل، وإثارة المشاعر والخواطر على نحوٍ يُعَمِّق سوء الظن والنفور والتباعد بين أتباع المذاهب[1].

ويرى الدكتور الدسوقي أن قوة الأمة الإسلامية تكمن في وحدتها، وهي التي تتمتع بخصائص لا تتمتع بها أمة أخرى، وأن الوحدة الفكرية مقدمة ضرورية للوحدة السياسية، ولن تتحقق الوحدة الفكرية دون تقارب بين المذاهب يُلغي التعصب الكريه من جهةٍ، ويقود الأمة إلى الوحدة الجامعة من جهةٍ أخرى.

وأن كل ما تعاني منه الأمة من غربة فكرية، ومشكلات متعددة، وتخطيط من قبل أعدائها لجعلها أمة مستهلِكة لا منتجة، ومتخلفة لا متقدمة، ومتخاصمة لا متحابَّة مردُّه إلى التفرق والتدابر الذي

(1) راجع: بحث «منهج التقارب بين المذاهب الفقهية من أجل الوحدة الإسلامية».

شغلنا عما يجب أن نقوم به ونسعى إليه، فأمست الطاقات والإمكانات التي منحها الله للأمة سلاحًا للتدمير لا للتعمير، وللتفريق لا للتجميع[1].

وقد ألَّف الدكتور الدسوقي العديد من الكتب، وقدم العديد من البحوث وأوراق العمل في قضية التقريب بين المذاهب، وسيأتي في ذكر مؤلفاته أنه ألف كتابًا عن «التقريب بين المذاهب الفقهية من أجل الوحدة الإسلامية» ونشره بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة. كما شارك في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية في هذا المجال.

والدكتور الدسوقي في نظرته للتقريب بين المذاهب يسير على خطى فقهاء كبار سبقوه في ذلك، منذ دعا إلى ذلك الإمام محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغاني، منهم الشيخ عبدالمجيد سليم، والشيخ أحمد الباقوري، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ محمد المدني، والشيخ علي الخفيف، والشيخ محمد الغزالي، والدكتور يوسف القرضاوي، وغيرهم.

عضويته في المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية:

والدكتور الدسوقي عضو بالمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في طهران. وكانت أول زيارة له لإيران سنة 1990م، ثم زارها مرة أخرى بعد عدة سنوات، وحصل على عضوية المجمع، وظل يشارك في مؤتمر «الوحدة الإسلامية» الذي تنظمه طهران كل عام تقريبًا في ذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم، وقدم فيه العديد من البحوث وورقات العمل.

الفرع الرابع: رأيه في عدم وقوع الطلاق إلا للضرورة الملجئة وبكيفية محددة:

يرى الدكتور محمد الدسوقي أن الأسرة المسلمة في العصر الحديث هبَّت عليها رياحُ التغريب والغزو المعنوي أكثر من غيرها؛ لأن تخلخل بنيان الأسرة هو بداية الانهيار الذاتي للأمة كلها.

ومن هنا يلاحظ الدكتور الدسوقي أن ارتفاع معدلات الطلاق في الآونة الأخيرة من أخطر ما تتعرض له الأسرة المسلمة. ويلاحظ أيضًا أنه ساعد على ذلك بعض المتصدين للإفتاء في أمور الطلاق ممن يصرون على إفتاء الناس بمذاهبهم الخاصة، مع أن قانون الأحوال الشخصية أهمل تلك المذاهب ولم يعد يأخذ بها.

وينطلق أستاذنا من هنا إلى ضرورة إعادة النظر في فقه الطلاق، وعدم الجمود على آراءَ فقهيةٍ ناسبت عصورًا سابقة، وليس بالضرورة أن تكون مناسبةً لعصرنا الحاضر، وأن آراء الفقهاء ليست دينًا ملزمًا، وإنما هي اجتهادات يشكر عليها أصحابها، وليست نصوصًا مقدسة[2].

---

(1) راجع: المرجع السابق.

(2) انظر: فقه الطلاق بين التقليد والتجديد للدكتور/ محمد الدسوقي ص(5- 8).

ويرى الدكتور الدسوقي أن جواز الطلاق مقيد بالضرورة الملجئة التي يُضطرُّ لها الإنسان ولا يجد مخرجًا سواها؛ لأن الأصل في الزواج أنه يكون على التأبيد والدوام؛ فقد شرعه الله وأقامه على أساس المودة والرحمة والمعاشرة بالمعروف والأنس والألفة[1].

ولذلك يرى الدكتور الدسوقي أنه لا يصح التوكيل والإنابة في الطلاق؛ لما قد يسببه من خطورة على الأُسَر؛ فقد يقوم الوكيل بإيقاع الطلاق بعد مجلس التوكيل مباشرة، في وقت قد يعدل فيه الزوج عن الطلاق ولما يعزل الوكيل عما وكله فيه من الطلاق.

وكذلك تفويض المرأة في طلاق نفسها؛ فليس هناك ما يمنع الزوج من التعبير عما يريد بأي وسيلة من وسائل التعبير، أما إذا فوض زوجته في طلاق نفسها فلا يملك الرجوع في ذلك.

ومن ثَمَّ ينتهي الدكتور الدسوقي إلى أن تطليق المرأة نفسها بالتفويض أو التوكيل لا يقع طلاقًا؛ لأن الله جعل الطلاق بيد الرجل، فالطلاق من ثَمَّ حق شخصي للزوج، وهو ما قال به بعض الصحابة والتابعين وأهل الظاهر[2].

كذلك يرى وجوب الإشهاد على الطلاق والرجعة ترجيحًا لمذهب الظاهرية أيضًا، وهو ما قال به بعض الصحابة والتابعين كذلك، وقرره بعض الفقهاء المعاصرين.

ويرى أيضًا أن التوثيق الرسمي في دفاتر الأحوال الشخصية يغني عن الإشهاد، ويؤدي مهمته بلا شك؛ صونًا للحقوق[3].

كما يرى الدكتور الدسوقي أن الطلاق يُقَيَّد من حيث الوقت بالنسبة للزوجة المدخول بها من ذوات الأقراء- وهو غالب حال الزوجات اللاتي يطلقن- فلا يقع إلا في طهر لم يمسها فيه، ولم يطلقها في حيض قبله؛ وذلك لأن هذا علامةٌ قويةٌ على أن الرجل يرغب رغبة أكيدة في إنهاء العلاقة الزوجية مع هذه المرأة، ولئلا تطول العدة على المرأة فيكون في ذلك إضرارٌ بها، ولأن المرأة إذا طلقت في طهر جامعها زوجها فيه فلا تدري هل حملت من هذا الجماع أو لا؛ فأراد الشارع الحكيم أن يكون الطلاق في حال كمال العلاقة الزوجية بينهما مع عدم المضارة لأيٍّ منهما[4].

ويرى أيضًا أن الطلاق يُقَيَّد من حيث عدد الطلقات؛ فليس للزوج أن يتجاهل ما شرعه الله له من عدد الطلقات فيوقعها في مجلس واحد أو بلفظ واحد، وإنما يجب مراعاة تفريقها، كما قال الله تعالى: ﴿

(1) انظر: فقه الطلاق بين التقليد والتجديد ص(29).

(2) راجع: فقه الطلاق بين التقليد والتجديد ص(55- 60).

(3) راجع: فقه الطلاق بين التقليد والتجديد ص(101- 106).

(4) راجع: فقه الطلاق بين التقليد والتجديد ص(118- 126).

الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾[1]، فيطلقها في طهر لم يمسها فيه طلقةً واحدةً، ثم تعتدُّ بعدها؛ فإن شاء ردَّها، وإن شاء تركها حتى تنتهي عدتُها وتبينَ منه بينونةً صغرى. وإن ردَّها وأمسكها، ثم أراد أن يطلقها فإنه يطلقها كذلك في طهر لم يمسها فيه طلقةً ثانيةً، فتعتدُّ، وإن شاء ردَّها أو تركها؛ فإذا ردَّها وأراد أن يطلقها الثالثة فإنه يعلم أنه القرارُ الأخير، ولا رجعةَ له عليها بعد ذلك، إلا أن تتزوج برجل غيره. وأن الرجل إذا طلق زوجته ثلاثًا بلفظٍ واحدٍ فإنه يقع طلقةً واحدةً رجعيةً.

كذلك يرى الدكتور الدسوقي أن الطلاق المعلَّق أو المضاف إلى زمن لا يقع، وأنه لابد من وقوعه منجَّزًا كما شُرِع، وهو ما يعبر عنه الفقهاء بالطلاق السني، في مقابلة الطلاق البدعي.

وهذا كله لتضييق وتقليل حالات الطلاق؛ فإنه ليس أمرًا محبَّبًا ولا مرغوبًا؛ وإنما هو أسلوب لحل المشكلات، ولا يلجأ إليه إلا إذا لم تحقق كلُّ الوسائل الممكنة إنقاذَ الأسرة مما ألمَّ بها من إعراض أحد الزوجين أو كليهما[2].

(1) سورة البقرة: آية رقم (229).

(2) راجع: فقه الطلاق بين التقليد والتجديد ص(127- 136).

المبحث الثاني:

تعريف بمؤلفات الدكتور محمد الدسوقي

ويشمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في التأليف والكتابة.

المطلب الثاني: مؤلفاته وأبحاثه في علوم الشريعة.

المطلب الثالث: مقالاته.

المطلب الأول: منهجه في التأليف والكتابة:

كان للمنهج الذي سلكه الدكتور الدسوقي في تدريسه بالجامعات، والذي أشرنا إليه فيما سبق؛ حيث كان يعتمد على الدراسة العلمية المنهجية فيما يقدمه من مواد دراسية لطلابه معتمدًا على المصادر الأصيلة والمقارنة الموضوعية والاجتهاد المستطاع، دون تكرار لما يقال هنا وهناك.

أقول: كان لهذا المنهج في التدريس أثره في تعميق التكوين العلمي في تخصصه، والارتقاء بمستوى البحث والتأليف لديه[1].

فجاءت مؤلفاته وأبحاثه متسمةً بالمنهجية العلمية، معتمدةً على المصادر الأصيلة غيرَ مغفلةٍ الدراسات المعاصرة، مع موضوعيةٍ وتجرُّدٍ في التناول، والاعتمادِ على منهج المقارنة بين سائر المذاهب والآراء، غيرَ متعصبة لمذهب دون آخر، أو لرأي دون آخر. مع نظرةٍ اجتهاديةٍ- تكاد لا تخطئها في كل بحوثه ومؤلفاته- نابعةٍ من عقلية مشبعة بالنصوص الشرعية وثوابت الشريعة، تنحو نحو التجديد، ولا تعول على التقليد، لا تقدِّس إلا نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، مع احترامٍ كاملٍ لآراء الفقهاء وتقديرٍ وافرٍ لاجتهاداتهم والجهود التي بذلوها لبيان أحكام الشريعة في عصورهم ووفق معطيات واقعهم.

وكانت ثمرة هذا المنهج أكثر من خمسة وثلاثين كتابًا، ونحو ثلاثين بحثًا في دوريات محكَّمة، ونحو مائة مقالة في مجلات شهرية أو أسبوعية، والفوز بعدة جوائز علمية على المستوى العالمي والإقليمي، والمشاركة على مستوى العالم الإسلامي في نحو عشرين مؤتمرًا علميًّا أو ندوة ثقافية، فضلا عن المهمات العلمية التي كان يكلف بها من الجامعة[2].

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(216).

(2) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(216).

المطلب الثاني: مؤلفاته وأبحاثه في علوم الشريعة:

وسأعرض في هذا المطلب لسائر مؤلفات الدكتور محمد الدسوقي وأبحاثه في فروع علوم الشريعة المتعددة، مع الوقوف والعرض لأهم تلك المؤلفات والأبحاث.

ولذلك يأتي هذا المطلب في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مؤلفاته في علوم الشريعة.

الفرع الثاني: أبحاثه في علوم الشريعة.

الفرع الثالث: عرض لأهم مؤلفاته وأبحاثه.

الفرع الأول: مؤلفاته في علوم الشريعة:

ذكرتُ آنفًا أن للدكتور الدسوقي أكثرَ من خمسة وثلاثين كتابًا. وهو يعتبر من المكثرين من التأليف، ولعل ذلك يرجع إلى الفترات الطويلة التي عاشها خارج مصر، بعيدًا عن الأهل والأقارب، وما تستتبعه الإقامة في الوطن من القيام بالعديد من الواجبات الاجتماعية ونحوها.

فمن مميزات الاغتراب عن الأوطان الانقطاع للعلم والتأليف والبحث. وقد لمستُ ذلك بنفسي خلال فترة إقامتي بنجران بالمملكة العربية السعودية؛ حيث أتاحت لي من الوقت للكتابة ما لا أتصور أنه كان من الممكن أن يتاح لي وأنا بالقاهرة.

كذلك استثمر أستاذنا الدكتور الدسوقي ما أكرمه الله به من العمر المديد- أطال الله عمره- في الكتابة والتأليف.

وقد تنوعت مؤلفات الدكتور الدسوقي حتى شملت أغلب فروع علوم الشريعة؛ فكَتَبَ في العقيدة وأصول الدين، وكتب في علوم القرآن، وكتب في الفقه وأصوله- وهو تخصصه الدقيق، وكتب في مناهج البحث في العلوم الإسلامية، وكتب تراجم ودراسات للعديد من العلماء والفقهاء، وكتب في الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي وقضايا إسلامية عديدة، وله أيضًا كتابات أدبية.

وبعض هذه الكتب أصلها بحوث كتبها أولا، ثم توسع فيها ونشرها كتبًا.

وفيما يلي سرد لمؤلفاته مراعيًا الترتيب التاريخي لها قدر الإمكان[1]:

(1) الإسلام والمستشرقون، طبع بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة سنة 1962م.

(2) حديث الإفك، وكان بحثًا كتبه وهو طالب بالكلية وقدمه لأستاذه الشيخ عبدالعظيم معاني، ثم راجعه وطبعه في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ضمن سلسلة «كتب إسلامية»، العدد الحادي والخمسون، سنة 1965م.

(1) كثير من هذه المؤلفات ذكرها المؤلف في سيرته الذاتية بآخر بعض كتبه، وبعضها ذكرها لي مشافهة، وبعضها طالعته بنفسي؛ ولذلك تفاوتت المعلومات والبيانات التي ذكرتها لتلك المؤلفات بحسب ما تحصل لي منها.

(3) التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه، وهو رسالته للماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة 1965م- كما سبقت الإشارة- وقد طبعها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة 1968م. وسيأتي له مزيد بيان في الفرع الثالث.

(4) الصيام في القرآن، طبع في دار المعارف بالقاهرة سنة 1967م، وطبعته طبعة ثانية سنة 1992م. وترجم هذا الكتاب إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

(5) الهجرة في القرآن، طبع في دار المعارف بالقاهرة سنة 1971م.

(6) الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي، وهو رسالة الدكتوراه التي حصل عليها من كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة 1972م. ثم طبعها بعد ذلك في دار الثقافة بالعاصمة القطرية الدَّوحة سنة 1407هـ/ 1987م. وترجم إلى اللغة الأوردية. وسيأتي الكلام عليها.

(7) دعائم العقيدة في الإسلام، نشرته كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا.

(8) في الثقافة الإسلامية، نشره في ليبيا أثناء عمله بجامعة طرابلس بها، وهو من مطبوعات الجامعة.

(9) في تاريخ القرآن وعلومه، يقع في حوالي (250) صفحة نشرته مؤسسة النشر في طرابلس في سلسلة كتب إسلامية.

(10) الاجتهاد في الفقه الإسلامي، نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة 1973م.

(11) المال في الإسلام، نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(12) من قضايا الأسرة في التشريع الإسلامي، طبع في دار الثقافة بالدوحة.

(13) الأسرة في التشريع الإسلامي مقارنًا بقانون الأحوال الشخصية القطري، طبع في الدوحة.

(14) الفكر الاستشراقي تاريخه وتقديمه، طبع في دار الوفاء بالمنصورة.

(15) أيام في حياة محمد صلى الله عليه وسلم، طبع في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(16) مدخل لدراسة علم أصول الفقه، طبعته رابطة الجامعات الإسلامية بالقاهرة.

(17) أيام مع طه حسين، طبع في دار القلم في بيروت.

(18) دراسات في التراث الإسلامي.

(19) منهج البحث في العلوم الإسلامية، ألفه أثناء عمله بجامعة طرابلس في ليبيا، وطبع في دار الأوزاعي بلبنان سنة 1404هـ/ 1984م، ثم طبع طبعة جديدة سنة 2013م. وسيأتي الكلام عليه.

(20) مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي (بالاشتراك مع الدكتورة أمينة الجابر)، مطبوع بدار الثقافة بالدوحة- قطر، الطبعة الثانية سنة 1420هـ/ 1999م، وكانت طبعته الأولى سنة 1410هـ/1990م. وسيأتي الكلام عليه وعرض محتواه في الفرع الثاني.

(21) الحل الإسلامي بين النظرية والتطبيق، طبعته دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى سنة 1415هـ/ 1995م. وأصله بحث فاز بجائزة المستشار شوقي الفنجري لخدمة الفقه الإسلامي عن عام 1414هـ. وسيأتي الكلام عليه.

(22) علم أصول الفقه في ثوبه الجديد. صدر منه الجزء الأول في أدلة الأحكام.

(23) القانون الدولي الإنساني من منظور إسلامي. طبع في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(24) الاجتهاد والتقليد في الشريعة الإسلامية، مطبوع بدار الثقافة بالدوحة- قطر.

(25) التجديد في الفقه الإسلامي، طبع في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ضمن سلسلة «قضايا إسلامية» التي تصدر غرة كل شهر عربي، وصدر في جزءين في العددين (77) في رجب 1422هـ/ سبتمبر 2001م، و(78) في شعبان 1422هـ/ أكتوبر 2001م. ثم طبع طبعة أخرى في كتاب واحد بدار المدار الإسلامي، وسيأتي الكلام عليه.

(26) طه حسين يتحدث عن أعلام عصره، طبع في دار المعارف بالقاهرة سنة 1992م، ضمن سلسلة «اقرأ».

(27) التقريب بين المذاهب الفقهية من أجل الوحدة الإسلامية، نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

(28) محمد يوسف موسى الفقيه الفيلسوف والمصلح المجدد، طبع دار القلم سنة 2003م، ضمن سلسلة «علماء ومفكرون معاصرون لمحات من حياتهم، وتعريف بمؤلفاتهم» رقم (21).

(29) نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة، مطبوع في دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى سنة 2004م. ويقع في (143) صفحة. وسيأتي له مزيد بيان.

(30) فقه الطلاق بين التقليد والتجديد، مطبوع بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ضمن سلسلة «قضايا إسلامية»، العدد (126) شعبان 1426هـ/ سبتمبر 2005م. ويقع في (143) صفحة.

(31) تجديد فهم الدين: مفهومه- مجالاته- ضوابطه، طبع في رابطة الجامعات الإسلامية، ضمن سلسلة «فكر المواجهة».

(32) محمد بخيت المطيعي شيخ الإسلام والمفتي العالمي، كتاب نشره أستاذنا في دار القلم ببيروت سنة 2011م، ضمن سلسلة «علماء ومفكرون معاصرون لمحات من حياتهم، وتعريف بمؤلفاتهم» رقم (39).

(33) الأحوال الشخصية في المذهب الشافعي، طبع في دار السلام بالقاهرة سنة 2011م.

(34) مع العميد في ذكراه بمناسبة مرور أربعين عامًا على وفاة طه حسين (أكتوبر 1973م)، طبع في دار المعارف بالقاهرة، ضمن سلسلة «اقرأ» سنة 2013م.

كتب تحت الطبع:

وهذا بالإضافة لكتب أخرى تم الانتهاء منها، وهي تحت الطبع، وهي:

(35) القذافي كما عرفته، تحت الطبع في دار المدار الإسلامي.

(36) المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام.

(37) حماية البيئة في الإسلام.

(38) الأسرة المسلمة ودورها الحضاري في عالم اليوم.

كتب قيد الإعداد:

وكتب أخرى يقوم أستاذنا بإعدادها الآن كدأبه لا ينقطع عن الكتابة أبدًا، ومنها:

(39) دراسات إسلامية. كتاب يعده الآن لجمع مقالاته المتناثرة في العديد من المجلات.

(40) دراسات في الفكر الإسلامي. كتاب قيد الإعداد، يجمع فيه البحوث المنشورة في المجلات العلمية.

الفرع الثاني: أبحاثه في علوم الشريعة:

ذكرتُ سابقًا أن الدكتور الدسوقي كتب نحو ثلاثين بحثًا في دوريات محكَّمة في عدد من الجامعات في ليبيا وقطر ومصر وغيرها، وبعضها قدمه في مؤتمرات علمية على مستوى العالم الإسلامي؛ حيث شارك في العديد من المؤتمرات في كل دول العالم الإسلامي تقريبًا.

وأهم هذه الأبحاث:

(1) الحج لغة في القرآن الكريم، بحث منشور في مجلة كلية التربية بجامعة طرابلس.

(2) الإمام الشوكاني فقيهًا ومحدثًا من خلال كتابه نيل الأوطار، بحث منشور بمجلة مركز بحوث السنة والسيرة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد (2) سنة 1407هـ/ 1987م (الصفحات 455- 509).

(3) الاستشراق والفقه الإسلامي، بحث محكم بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد الخامس سنة 1407هـ/ 1987م.

(4) سريان الأحكام من حيث الزمان والمكان في الفقه الإسلامي، بحث محكم بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد السادس سنة 1408هـ/ 1988م.

(5) ابن قتيبة وكتابه تأويل مختلف الأحاديث، بحث محكم بمجلة مركز بحوث السنة والسيرة بقطر، العدد الرابع سنة 1409هـ/ 1989م.

(6) دور الإمام السيوطي في إحياء حركة الاجتهاد الفقهي، بحث محكم.

(7) الإمام الشيباني محدثًا، بحث محكم.

(8) الجانب الاقتصادي في فقه الإمام الشافعي، بحث محكم بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد الثامن سنة 1410- 1411هـ/ 1990م.

(9) نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه، بحث مطبوع بمجلة إسلامية المعرفة، السنة الأولى، العدد الثالث رمضان 1416هـ/ يناير 1996م. وهو بحث قدم لمؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، بعمان الأردن سنة 1415هـ/ 1994م. وقد أصبح بعد ذلك مقدمة لكتابه «علم أصول الفقه في ثوبه الجديد». وسيأتي الكلام عليه في الفرع الثالث.

(10) الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي. بحث حصل على جائزة الشيخ عبدالله بن ثاني أمير دولة قطر.

(11) الشخصية الاعتبارية بين الفقه والقانون، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد (19) سنة 2001م (الصفحات 317- 372).

(12) منهج التقارب بين المذاهب الفقهية من أجل الوحدة الإسلامية، بحث قدمه للمؤتمر السنوي للوحدة الإسلامية في طهران.

(13) نحو خطة منهجية للتخلص من الطائفية، بحث قدمه للمؤتمر الدولي الثالث والعشرين للوحدة الإسلامية سنة 2010م بمدينة طهران.

(14) الصحوة الإسلامية والحقائق الداعمة للوحدة بين المسلمين، ورقة عمل قدمها لندوة «الصحوة الإسلامية» المنعقدة مع المؤتمر الخامس والعشرين للوحدة الإسلامية «تقييم مسيرة التقريب بين المذاهب الإسلامية خلال عشرين عامًا» بطهران في الفترة (15- 17) ربيع الأول 1433هـ، الموافق (8- 10) فبراير 2012م.

الفرع الثالث: عرض لأهم مؤلفاته وأبحاثه:

وأعرض هنا لأحد عشر مؤلفًا من مؤلفات الدكتور الدسوقي:

أولا: رسالته للماجستير: التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه:

وقد تناول فيه الدكتور الدسوقي قضية التأمين في وقت مبكر، وانتهى فيه إلى نتائج سبق بها العديد من الدراسات التي تلته في تناول القضية.

وجعل بحثه في تمهيد وخمسة فصول. ففي التمهيد عرض لفكرة التأمين وتاريخه وتطوره.

وفي الفصل الأول تحدث عن تعريف التأمين وناقش تعريفاته الكثيرة، وبين أنواع التأمين ووظائفه كما يراها فقهاء التأمين.

وعرض في الفصل الثاني للتأمين من الناحية الفنية مبينًا عناصره وأركانه، وخصائص عقد التأمين ونظرياته العامة.

وفي الفصل الثالث ناقش فقهاء القانون فيما يدَّعونه من أن التأمين التجاري يقوم على التعاون، وأنه يحقق في مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية ما لا يحققه التأمين التعاوني، ثم عرض للغرر في عقد التأمين وبيَّن مدى تأثيره على العقد.

وفي الفصل الرابع عرض لآراء فقهاء الشريعة في التأمين مع تحليلها ومناقشتها.

أما في الفصل الخامس فوازن بين آراء فقهاء الشريعة وفقهاء القانون، ووضح كيف ناقض فقهاء القانون أنفسهم في تطبيق معنى التعاون على التأمين التجاري موضحًا أن الفقه التأميني في بلادنا صورة من الفقه

الأجنبي، وأن هذا الضرب من التعامل بقوانينه ونظمه لا يشبه صورة من صور المعاملات الفقهية المعروفة كالمضاربة وولاء الموالاة ونظام العاقلة والوعد الملزم عند المالكية.

وهي دراسة رائدة ومبكرة- كما قلت- لها فضل السبق فيما توصلت إليه من نتائج في قضية التأمين، وهي من القضايا الشائكة والمستحدثة، لا سيما في الوقت الذي كُتبت فيه الدراسة سنة 1965م.

وقد شارك- كما سبقت الإشارة- بسبب هذه الدراسة في مؤتمر الجامعة الليبية بمدينة البيضاء، وكان ذلك سببًا لطلب الجامعة إياه للتعاقد معها للعمل بها سنة 1972م، والذي استمر لمدة اثنتي عشرة سنة.

ثانيًا: رسالته للدكتوراه: الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي:

وقد تناول أستاذنا في هذه الدراسة شخصية الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة وأحد شيوخ المذهب الحنفي الكبار، وأثره وجهوده في الفقه الإسلامي.

وجعلها في تمهيد وخمسة أبواب:

عرض في التمهيد بإيجاز للحياة الفقهية منذ عصر البعثة إلى نحو منتصف القرن الثاني، مع الاهتمام بمدرسة الكوفة وأعلام فقهائها منذ دخلها ابن مسعود إلى ظهور محمد بن الحسن في حلقة الإمام أبي حنيفة.

وعقد الباب الأول للحديث عن الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية لعصر محمد بن الحسن.

والباب الثاني جعله لدراسة حياة محمد بن الحسن وآثاره؛ حيث عرض لنشأته وأطوار حياته، وعلاقته بشيوخه وتلاميذه، وأهم جوانب شخصيته الخلقية والعلمية، وآثاره المتفق في نسبتها إليه والمختلف فيها.

أما الباب الثالث فخصصه للحديث عن محمد بن الحسن فقيهًا ومحدِّثًا، فبيَّن أصوله وخصائص فقهه في ضوء فقهاء عصره، وتكلم عن معرفته بالسنة ورجالها، وأثبت أن لا يقل درجةً في هذا عن أئمة المحدثين في عصره. وكذلك بين منزلته بين فقهاء عصره ومحدِّثيه، وانتهى إلى أنه فقيه مستقل، وليس من طبقة المجتهدين في المذهب.

وأما الباب الرابع فجعله للحديث عن العلاقات الدولية في الإسلام باعتبار أن محمد بن الحسن أول من ألَّف فيها بشكل شامل ومفصل في كتابيه السير الصغير والكبير، ووازن بينها وبين ما في القانون الوضعي، وبين منزلة محمد بن الحسن بين فقهاء القانون الدولي.

وأخيرًا الباب الخامس الذي عرض فيه لأثر محمد بن الحسن في الفقه الإسلامي، وقد تكلم فيه عن تدوينه للفقه الإسلامي، وكتابه السير الكبير وأثره فيما جاء بعده من مؤلفات، وعن تقريبه بين المدارس الفقهية، وآرائه الخاصة.

ثم خلص من كل ذلك إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

وتعتبر هذه الدراسة مرجعًا أساسيًّا لمن يتحدث عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني أحد الصاحبين في الفقه الحنفي، لا يسع باحثًا إغفالُها وعدمُ الرجوع إليها.

وهي أيضًا نموذج يحتذى في دراسة الشخصيات وأثرها في الفقه الإسلامي، وهذا باب عظيم من أبواب العلم؛ فدراسة شخصية فقيه من الفقهاء هي دراسة لتاريخ الفقه، ودراسة تاريخ الفقه هي دراسة للفقه- كما سبقت الإشارة.

ثالثًا: منهج البحث في العلوم الإسلامية:

يعتبر هذا الكتاب من الكتب الرائدة في مناهج البحث.

قال عنه الدكتور/ فريد الأنصاري: «يعتبر هذا الكتاب من أهم ما صدر في هذا الاتجاه- يعني الاتجاه الذي غرضه الغالب عليه تقديم صورة إسلامية عملية للبحث العلمي ومناهجه وتقنياته بشكل حديث- إذ حاول فيه صاحبه التوسع في بناء قواعد لمناهج البحث في العلوم الإسلامية»[1].

وقامت العديد من الجامعات بتدريسه على طلبة الدراسات العليا بها، ومنها كلية دار العلوم بجامعة القاهرة؛ حيث كان يدرَّس على طلبة السنة التمهيدية بقسم الشريعة الإسلامية. وقد درَّسه لنا أستاذنا الدكتور/ محمد إبراهيم شريف، ونحن في السنة التمهيدية في العام الجامعي 97/ 1998م.

والكتاب جاء في تمهيد وبابين، تحدث أستاذنا في التمهيد بإجمال عن نشأة البحث العلمي وتطوره، مشيرًا إلى أثر الفكر الإسلامي في التأصيل للمنهج العلمي، وانعكاسات ثمار هذا الفكر على تطوير الحياة العلمية في الغرب وظهور النهضة الأوربية.

أما الباب الأول فجعله لبيان أهم مناهج البحث ومراحل إعداده؛ حيث بين في فصله الأول تعريف المنهج والبحث وصفات الباحث ومقاصد التأليف، والتكامل بين المناهج العلمية، مع تفصيل القول في المنهج النقلي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، والتعرض بإيجاز للتحليل والتركيب.

وبيَّن في الفصل الثاني منه مراحل إعداد البحث بدءًا باختيار الموضوع ومرورًا بمرحلة حصر المصادر وجمع المادة العلمية وكتابة البحث وصنع الفهارس والملاحق.

وأما الباب الثاني فخصصه للبحث في منهج العلوم الإسلامية، في أربعة فصول لأربعة علوم هي التفسير والحديث والفقه والكلام، مبينًا تاريخ هذه العلوم وطرق البحث فيها وما ينبغي أن يكون عليه منهج البحث المعاصر.

وقد تميَّز هذا الكتاب بأنه جمع بين القواعد العامة للبحث العلمي، والدراسة التي توجه الباحث نحو أمثل الطرق لكتابة الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية بوجه عام، والملامح الخاصة للبحث في كل علم من العلوم الإسلامية.

وهذا الجمع ضرورة علمية؛ لأن الوقوف على تلك القواعد والطرق مدخل لابد منه، حتى يمكن الانتفاع بالمناهج الخاصة بالعلوم الإسلامية.

---

(1) أبجديات البحث في العلوم الشرعية ص(15) ط. منشورات الفرقان، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م.

رابعًا: مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي:

وهو مدخل تعريفي بالفقه الإسلامي، نشره بالاشتراك مع الدكتورة أمينة الجابر، وإن كان أغلبه من تأليفه هو.

وجاء في ثلاثة أبواب:

خصص الباب الأول للتعريف بالشريعة والفقه، والعلاقة بينهما، وخصائص الفقه وأقسامه، وأهم شروط البحث فيه.

والباب الثاني عرض فيه لتاريخ الفقه في ستة فصول:

خصص الفصل الأول لعصر نشأة الفقه، وهو عصر البعثة، وقد جمع هذا الفصل بين الدراسة التاريخية والأصولية؛ فقد أومأ إلى حالة العالم قبل الإسلام، وعن الدعوة بين مكة والمدينة، ثم أوجز القول في منهج القرآن في تقرير الأحكام، ودعائم التشريع ومصادر الأحكام في هذا العصر.

والفصل الثاني درس فيه الفقه في عصر النمو والاتساع، وهو عصر الصحابة والتابعين، وبيَّن أن هذا العصر يعد مرحلة واحدة في تاريخ الفقه، وإن لم تكن سواءً في كل المجالات.

ولأن عصر نشأة المذاهب هو العصر الذهبي للاجتهاد فهو عصر الكمال والنضج والتدوين والتأليف؛ كان الفصل الثالث ليقدم كلمة عامة في عوامل النهضة الفكرية والفقهية، ومظاهر تلك النهضة واتجاهاتها، وتدوين العلوم.

وعَرَّف الفصل الرابع بالمذاهب الفقهية؛ حيث عرَّف بالمذاهب السنية الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، والمذهب الإباضي، والمذهب الزيدي والإمامي، بالإضافة إلى المذاهب المندثرة.

وأكد هذا الفصل أن أوجه الاتفاق والالتقاء بين هذه المذاهب أكثر وأقوى من أوجه الاختلاف والافتراق.

وعقد الفصل الخامس للتعريف بكل من الفقه المذهبي والفقه المقارن ومدى الصلة بينهما. كما عرض بالرد لدعوة إلغاء المذهبية وبين ما فيها من خطورة.

وعرض في الفصل السادس للفقه في العصر الحديث، وعوامل النهضة الفقهية المعاصرة ومظاهرها.

أما الباب الثالث فخصصه للحديث عن أصالة الفقه ومصادره وتراثه.

فبين في فصله الأول أصالة الفقه، وفنَّد دعاوى الاستشراق حول تأثر الفقه بروافد أجنبية.

وتحدث في الفصل الثاني بإجمال عن مصادر الفقه ما اتفق عليه منها وما اختلف فيها، وعن أهم نظرياته وقواعده ومصطلحاته.

وأوجز الحديث في الفصل الثالث عن التراث الفقهي وما كتبه الفقهاء في الأصول والفروع والقواعد.

وهو كتاب منهجي جيد لدارسي الفقه الإسلامي، يجعل الدارس على بيِّنة من هذا العلم الشريف وتاريخه وتطوره وأهم ما كتب فيه.

خامسًا: نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه:

وهو محاولة من المحاولات المعاصرة التي اتجهت إلى تجديد علم أصول الفقه.

وقد لاحظ أستاذنا في بداية دراسته أن علم أصول الفقه قد غلب عليه في العهود المتأخرة الجدل اللفظي، فضلا عن الإيجاز الذي يشبه الألغاز أو الإعجاز، ثم الخوض في قضايا لا صلة لها بعلم الأصول.

والدكتور الدسوقي يبدي عدم قناعته بجهود المحْدَثِين في التأليف الأصولي، وذلك لأنها تكرار للجهود السابقة عليها لم تتجاوز نطاق الصياغة إلى الآراء وتحليلها والأخذ منها والرد عليها، وإن كان هناك سعي للترجيح بين رأي وآخر.

وقد عرض الدكتور الدسوقي في دراسته لبدايات الفكر الأصولي، وتدوين علم الأصول، ومدارسه ومناهجه.

ثم خلص إلى ضرورة تأسيس منهج أصولي جديد لا يعرف الاجترار والتقليد، وإنما يؤسس على دعائم في الفقه الدقيق بمصادر الأحكام والمقاصد العامة للتشريع، فضلا عن الربط بين قضايا علم الأصول وأصول القانون، وكذلك بين قضايا هذا العلم ومناهج البحث بوجه عام.

وهو يرى أن مجالات التجديد في علم الأصول تشمل عدة قضايا يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: إلغاء ما ليس من علم الأصول.

ثانيًا: تدريس المقاصد الشرعية بصورة وافية.

ثالثًا: تطوير مفاهيم بعض الأدلة.

رابعًا: ربط القواعد بالفروع التطبيقية ما أمكن.

«وبذلك يكون الدكتور الدسوقي قد شمل بمشروعه التجديدي الجوانب المنهجية والموضوعية في أصول الفقه، فمقصده الأكبر توجَّه إلى ضرورة الالتفات لهموم المجتمعات المسلمة المعاصرة، حتى لا تكون المباحث الأصولية في وادٍ والواقع الذي ننظر إليه في وادٍ آخر»[1].

سادسًا: الحل الإسلامي بين النظرية والتطبيق:

يتحدث أستاذنا في هذا الكتاب عن واقع الأمة الإسلامية، والحل الأمثل الذي يعيد لها تاريخها المشرق وريادتها للعالم.

وجعله في خمسة مباحث، تحدث في الأول عن طرف من حياة الأمة في الماضي والحاضر، مع الإشارة إلى عوامل قوتها وضعفها قديما وحديثا.

أما المبحث الثاني فتناول فيه الغزو الفكري وما تمخض عنه من آثار بلبلت الأفكار، وكانت سببًا في أزمة فكرية بددت الطاقات وحالت دون التقاء المثقفين حول مبدأ الحل الإسلامي.

---

(1) مقال «إسهامات المعاصرين في تجديد أصول الفقه» للدكتور/ نور الدين بوكردید بمجلة البيان، العدد رقم (308) بتاريخ 2013/5/2م.

وعدد مظاهر الغزو الفكري فجعل منها ثنائية التعليم، وسيادة القوانين الوضعية والثقافة الأجنبية، ونشر الفساد الخلقي، وتمزيق العالم الإسلامي، وتشجيع الأقليات غير الإسلامية للسيطرة على المسلمين، والتبشير بالمسيحية بين المسلمين.

كما جعل من آثار الغزو الفكري اضطراب المفاهيم الإسلامية، وطغيان النظرية المادية، وسيطرة العادات الأجنبية، وظهور اتجاهات فكرية مناهضة للإسلام.

وأما المبحث الثالث فخصصه للحل الإسلامي والعقبات التي تواجهه وكيف يمكن التخلص منها.

وتناول في المبحث الرابع أهم الآراء التي صدرت عن بعض المفكرين والعلماء في وسائل تحقيق الحل الإسلامي، مع تحليلها والتعقيب عليها.

وأخيرًا المبحث الخامس الذي تحدث فيه عن الحل الإسلامي بين النظرية والتطبيق، وقدَّم تصورًا يكفل لهذا الحل سبيل التطبيق الكامل، وإنقاذ الأمة من فوضى التجارب التشريعية، ووضعها على طريق الحياة الإسلامية الصحيحة، من خلال مؤتمر سنوي جامع لعلماء الأمة وقادة الرأي فيها، وضرورة البعد عن التعصب والعمل على التقريب بين المذاهب جميعها السنية وغير السنية، ومن خلال نشر الوعي الصحيح بكافة الوسائل المتاحة، والاهتمام بدور المساجد وإعداد الدعاة وتغيير المناهج التعليمية والتربوية، وتفعيل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بضوابطها.

وهذا الكتاب رصد واعٍ ودقيق لأدواء الأمة، والحل الإسلامي المتكامل لكي تعود أمة الإسلام إلى سالف مجدها وريادتها. وهو يدل على عقلية مفكرة وموسوعية وواعية لماضيها وحاضرها.

سابعًا: التجديد في الفقه الإسلامي:

تأتي هذه الدراسةُ دعوةً إلى تجديد الفقه باعتبار أن التجديد فريضة وضرورة حضارية للمجتمع الإسلامي.

وعرض الدكتور الدسوقي في تمهيدها لمفهوم كل من الفقه والشريعة، والعلاقة بينهما، مع ذكر طرف من تاريخ الفقه.

ثم قسمها بعد ذلك إلى ستة مباحث، بيَّن في الأول منها ماهية التجديد في الإسلام، ووضح أن تجديد الفقه لا يعني التخلص من القديم أو محاولة هدمه والاستعاضة عنه بشيء آخر مستحدث مبتكر؛ فهذا ليس من التجديد في شيء، وإنما يراد بالتجديد الاحتفاظ بالقديم وإدخال التحسين عليه، ومحاولة العودة به إلى ما كان عليه يوم نشأ، وتنميته من داخله، وبأساليبه التي أثمرت تلك الثروة الفقهية التي تعتز بها الأمة الإسلامية كل الاعتزاز، دون المساس بخصائصه الأصيلة وبطابعه المميز؛ لأن التجديد بهذا المفهوم لا ينافي الأصالة[1].

كما بين أن التجديد فريضة كفائية في كل التخصصات العلمية، وعلى رأسها التخصص في الفقه.

ودرس في المبحث الثاني أهم دعائم التجديد في الفقه، واعتبر أن الاجتهاد يعد دعامة الدعائم التي يؤسس عليها التجديد الفقهي. ثم ذكر دعائم التجديد الفقهي أو الاجتهاد- كما يعبر عنه، وهي:

---

(1) التجديد في الفقه الإسلامي: القسم الأول ص(47).

- مدارسة الثروة الفقهية.
- التجديد في المنهج الأصولي.
- العناية بالمقاصد الشرعية.
- فقه الواقع.

وعقد المبحث الثالث لبيان مجالات التجديد في الفقه الإسلامي، فتحدث عن الأحكام القطعية والظنية، وبيَّن أن الاجتهاد ينحصر في دائرتين: الأولى دائرة النصوص غير القطعية من حيث تفسيرها وإثبات صحتها وما تؤدي إليه من أحكام وما تطبق فيه من وقائع. والدائرة الثانية هي ما لا نص فيه أصلا، وهي الدائرة الأوسع للاجتهاد.

ثم حصر مجالات التجديد في العصر الحاضر في القضايا العلمية والاقتصادية، وقضايا التربية والاجتماع، والقضايا السياسية، وقضايا الأقليات الإسلامية، وقضايا البيئة، وقضايا التقريب بين المذاهب، وقضايا الأسرة، وقضايا الوقف.

وفي المبحث الرابع عرض للمحات من مظاهر التجديد في الفقه الإسلامي عبر تاريخه الطويل، فذكر من مظاهر عصر الاجتهاد: وضع منهج الاجتهاد، واتساع دائرة الاجتهاد، وتعدد الاتجاهات الفقهية، والتأثر بالبيئة، وافتراض الحوادث واستنباطها قبل أن تقع، وتقليل الفروق بين المذاهب، والاجتهاد الانتقائي.

ومن مظاهر عصر التقليد: تنظيم الفقه المذهبي، والموسوعات الفقهية، والدراسة المقارنة، والفتاوى، ودعاة التجديد.

وتناول في المبحث الخامس التجديد الفقهي في العصر الحديث، فبين عوامل النهضة الفقهية، وأهم مظاهر التجديد في النهضة الفقهية المعاصرة، وذكر منها التقنين، والتأليف الفقهي، والموسوعات الفقهية، والمجامع والجمعيات الفقهية، والمؤتمرات والندوات الفقهية، ومراكز السنة النبوية، وكثرة الدراسات عن الاجتهاد والتجديد الفقهي، والدعوة إلى تطبيق الشريعة، وجوائز خدمة الدراسات الفقهية. ثم تحدث عن العقبات في طريق التجديد الفقهي.

وفي المبحث السادس والأخير تحدث عن التجديد الفقهي بين النظرية والتطبيق، وعرض في أثناء ذلك للاجتهاد الجماعي.

وهذا الكتاب دراسة جيدة لقضية التجديد في الفقه، ومستوعبة لجوانبها بشكل كبير، ويعتبر من أفضل ما كتب في هذا المجال الذي يخلط فيه كثير من الكُتَّاب وتزل فيه الأقلام.

ثامنًا: نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة:

هذه الدراسة- كما يقول عنها الناشر[1]: ليست رصدًا إحصائيًّا أو استقراءً تاريخيًّا شاملا لكل آثار الفكر الأصولي بين ماضيه وحاضره، فليس هذا من مهمتها أو منهجها، ولكنها تسعى من خلال نظرة نقدية

(1) نبذة الناشر بغلاف كتاب «نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة» ط. دار المدار الإسلامي- بيروت.

في بعض ما ظهر في العصر الحاضر من دراسات أصولية يمكن أن تعبر عن الخطوط العامة لهذه الدراسات جميعها سواء أكانت تحقيقًا أو تأليفًا- إلى الوقوف على أهم ملامح وخصائص هذه الدراسات، ودورها في توجيه البحث الأصولي وجهة سديدة تعين على تمثل منهج معاصر للبحث الفقهي كما ينبغي أن يكون.

ويتركب منهج هذه النظرة النقدية من تمهيد وأربعة فصول وخاتمة. ويتناول التمهيد عرضًا موجزًا لنشأة علم الأصول وتطوره ومناهجه، ويعرض الفصل الأول لما نشر وحقق من التراث الأصولي، على حين يتحدث الفصل الثاني عن جهد المعاصرين في التأليف في علم الأصول، ويخصص الفصل الثالث لما كتب حول منزلة هذا العلم. وأما الفصل الرابع فيتناول قضية التجديد في علم الأصول. وتقدم الخاتمة أهم نتائج الدراسة وما ترشد إليه من توجيهات وتوصيات.

وهو كتاب من سلسلة كتب يؤكد فيها أستاذنا على ضرورة التجديد في الفقه وأصوله، والفكر الإسلامي بصورة عامة، ويبين فيها الخطوات العملية للتجديد المبتغى المنضبط الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة في توازن عجيب.

تاسعًا: علم أصول الفقه في ثوبه الجديد:

وهذا الكتاب أصله بحث كتبه بعنوان «نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه» وقدمه لمؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح بالأردن سنة 1415هـ/ 1994م، ثم توسع فيه وجعله كتابًا. وصدر منه الجزء الأول في أدلة الأحكام.

وهو محاولة لدراسة الأصول على نحو مختلف عما درج عليه المؤلفون، حيث يرى الدكتور الدسوقي أن دراسة علم الأصول بما هي عليه الآن لا تنشئ عقلية مجددة، وأنها بحاجة إلى تصحيح؛ فأصول الفقه تمثل منهج البحث الأصيل في العلوم الإسلامية.

وهو أيضًا ضمن سلسلة الكتب التجديدية التي عُنِيَ بها أستاذنا.

عاشرًا: محمد يوسف موسى الفقيه الفيلسوف والمصلح المجدد:

يتناول ترجمة لحياة الدكتور محمد يوسف موسى، ويتحدث عن أهم آرائه في مجال الدراسات الفقهية والفلسفية والأخلاقية وغيرها، ويعرِّف بآثاره العلمية التي اتسمت بسعة الأفق وأصالة التفكير وحرية الرأي.

جعله في فصلين، تناول في الأول منهما لمحات من حياة الدكتور محمد يوسف موسى، من حيث نشأته وتطوره، وشخصيته وثقافته، وآراؤه التجديدية والإصلاحية في إصلاح الأزهر والتعليم، وتجديد وتطوير الفقه الإسلامي، وتجديد الفكر الفلسفي والأخلاقي، ورأيه في الحل الإسلامي.

وخصص الفصل الثاني للتعريف بمؤلفاته في الأخلاق والفلسفة والشريعة والترجمة وغيرها.

حادي عشر: محمد بخيت المطيعي شيخ الإسلام والمفتي العالمي:

وهو كتاب يتناول سيرة الشيخ بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية في عصره المتوفى سنة 1935م. بدأه بلمحة تاريخية عن مصر في العصر الحديث، ثم مبحث أول عن نشأة الشيخ وتطور حياته معرِّجًا على الأزهر

في ذلك الوقت وطبيعة الدراسة فيه، ومبينًا الحياة العلمية للشيخ وتدرجه في المناصب حتى عُيِّنَ مفتيًا للديار المصرية سنة 1333هـ/ 1914م.

ثم مبحث ثان عن شخصيته وملامحها وأخلاقه ومواقفه من مشكلات عصره، وثالث عن ثقافته ومنزلته بين علماء عصره. والمبحث الرابع والأخير عن مؤلفاته في مختلف علوم الإسلام وفتاويه التي تعد بالآلاف.

وهذان الكتابان يأتيان في مجال التعريف بفقهاء الإسلام المعاصرين إيمانًا من أستاذنا بأهمية التعريف بالعلماء المعاصرين للأجيال القادمة، وهو اتجاه يظهر عنده أيضًا في كتاباته عن الدكتور طه حسين، وقد كتب عنه ثلاثة كتب.

المطلب الثالث: مقالاته:

ذكرتُ قبل ذلك أن الدكتور محمد الدسوقي بدأ كتابة المقالات وهو في السنة الأولى الثانوية، حينما كتب مقالة بعنوان «طهِّروا الأزهر من الحزبية».

كما كان يكتب في جريدة «سفينة الأخبار» التي كانت تصدر في طنطا وهو إذاك طالب بالمعهد الديني. ثم كتب في باب البريد الأدبي بمجلة الرسالة. وتتابعت مقالاته بعدد من الجرائد والمجلات الثقافية التي كان لها صدى واسع في ذلك الوقت، وفي مقدمتها مجلة الأزهر، ومجلة الوسيلة التي كانت تصدر بالقاهرة، ومجلة الثقافة التي كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أمين، وذلك منذ سنة 1952م، أي وهو ابن ثمانية عشر عامًا.

أيضًا كتب مقالات بمجلة الإسلام، ومجلة الهلال، ومجلة العربي[1].

وتنوعت مقالاته- كما قلت- بين الموضوعات الثقافية والإسلامية والإصلاحية الاجتماعية.

وكان لديه وعي واضح وحصافة وقدرة أسلوبية لعلها لا توجد عند كثير من الأساتذة الآن. بل إنه كان جريئًا نقادًا، ويكفي أنه كتب مقالته عن الأزهر والحزبية وهو طالب في الصف الأول الثانوي، ونشرها.

وظل يكتب مقالاته لم ينقطع عنها في جميع مراحل حياته، فنشر عددًا من المقالات عن الثقافة العربية في بعض المجلات الليبية أثناء إقامته بها.

ولما صدرت مجلة الوعي الإسلامي الكويتية كتب فيها العديد من المقالات.

وكتب في مجلة الشرطة التي تصدر في قطر، كتب فيها مقالا عن حديث الأمن في القرآن والسنة، نشر في عددين منها.

وتبلغ مقالات الدكتور الدسوقي أكثر من مائة مقالة؛ مما يشهد بشخصية موسوعية ذات ثقافات متعددة، إيجابية مع قضايا الأمة والمجتمع.

وقد سبقت الإشارة إلى أنه بصدد جمع كل تلك المقالات في كتاب بعنوان «دراسات إسلامية».

---

(1) انظر: مقال «التكوين» للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال- عدد جمادى الأولى 1423هـ/أغسطس 2002م ص(213- 214)، وبعض المعلومات أخذتها مشافهة من أستاذنا الدكتور الدسوقي في جلسات معه سنتي 2011، 2012م.

خاتمة البحث:

بعد هذا العرض الموجز لحياة الدكتور محمد الدسوقي والتعريف بمؤلفاته نخلص للنتائج التالية:

أولا: عاش الدكتور محمد الدسوقي في عصرٍ مفعمٍ بالأحداث السياسية التي انعكست على الحياة الثقافية والفكرية، وزاخرٍ بالعلماء والمفكرين والفقهاء والمحدثين، ومليءٍ بالفعاليات العلمية ومظاهر النهضة الفكرية والفقهية؛ حتى يمكن لنا أن نطلق عليه العصر الذهبي.

ثانيًا: على الرغم من نشأة الدكتور الدسوقي في بيئة ريفية لم تُعرَف بالاهتمام بالعلم؛ إلا أنه كان لديه استعداد واضح للنبوغ والترقي في مدارج العلم.

ثالثًا: كان لدراسة الدكتور الدسوقي بالأزهر الشريف أثر كبير في صقل ثقافته ومعارفه وانصرافه للقراءة والتحصيل.

رابعًا: عَرَفَ الدكتور الدسوقي طريقه إلى الكتابة والنشر هو في السنة الأولى الثانوية، وتتابعت مقالاته وكتاباته في معظم الصحف والمجلات الثقافية التي كانت معروفة في وقته.

خامسًا: أثَّرت دراسة الدكتور الدسوقي في دار العلوم في النواحي المنهجية وحسن توظيف ما لديه من معارف ومعلومات اكتسبها من دراسته بالأزهر، مع تنمية شخصيته المستقلة في الكتابة والدرس.

سادسًا: كان لاتصال الدكتور الدسوقي بعميد الأدب العربي الدكتور طه حسين، واختياره قارئا خاصًّا له أثر خاص في ثقافته الموسوعية والأدبية واللغوية.

سابعًا: أتاحت وظيفة الدكتور الدسوقي بمجمع اللغة العربية أمامه الوقت مما ساعده على الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى إتاحة مكتبة المجمع أمامه.

ثامنًا: تعددت رحلات الدكتور الدسوقي منذ حصوله على الدكتوراه إلى ليبيا وقطر للتدريس الجامعي، وإلى العديد من الدول العربية والإسلامية للمشاركة في المؤتمرات والمهام العلمية.

تاسعًا: انتهج الدكتور الدسوقي في تدريسه منهجًا يقوم على الدراسة العلمية المنهجية المعتمدة على المصادر الأصيلة.

عاشرًا: نال الدكتور الدسوقي عضوية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ومجمع اللغة العربية، والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، واختير خبيرًا بمجمع الفقه الإسلامي الدولي.

حادي عشر: تمتع الدكتور الدسوقي بشخصية هادئة متزنة ديِّنة، وغلبت عليه أخلاق القرية الريفية الأصيلة.

ثاني عشر: يرى الدكتور الدسوقي أن طلب العلم لا نهاية له، وأن الإنسان يظل متعلمًا ما دامت له حياة، وأن آفة الآفات في التكوين أن يظن الإنسان أنه بلغ في العلم درجة لم يرق إليها سواه.

ثالث عشر: تمتع الدكتور الدسوقي بمكانة علمية مرموقة، وشهد له أساتذته وزملاؤه وطلابه بالنبوغ والتميز.

رابع عشر: اتسم منهج الدكتور الدسوقي الفقهي بالجنوح إلى الاجتهاد، وعدم تقديس سوى النصوص الشرعية، والتعامل مع الآراء الفقهية باعتبارها اجتهادا بشريًّا يقبل الصواب والخطأ، مع الاحترام الكامل لسائر الفقهاء. كما اهتم اهتمامًا كبيرًا بضرورة الانطلاق من فقه الواقع في اجتهاداتنا.

خامس عشر: تميز الدكتور الدسوقي بنزعته التجديدية التي صاحبته طوال حياته، وظهرت آثارها في مؤلفاته وكتاباته، وأصَّل لها في كثير من كتبه.

سادس عشر: آمن الدكتور الدسوقي بفكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية، وكتب فيها، وبيَّن المنهج الذي ينبغي أن نسير عليه في سبيل التقارب من أجل وحدة الأمة.

سابع عشر: يرى الدكتور الدسوقي أن ارتفاع معدلات الطلاق هو أخطر ما تتعرض له الأسرة المسلمة، وفي سبيل معالجة ذلك يرى أن جواز الطلاق مقيد بالضرورة الملجئة، وأنه لا يجوز تفويض المرأة بطلاق نفسها، وأنه يجب الإشهاد على الطلاق والرجعة وتوثيقهما، كما يرى أن الطلاق البدعي لا يقع، وأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع إلا واحدة، وأن الطلاق المعلق أو المضاف إلى زمن لا يقع.

ثامن عشر: اعتمد منهج الدكتور الدسوقي في الكتابة والتأليف على المنهجية العلمية المعتمدة على المصادر الأصيلة، مع عدم إغفال الدراسات المعاصرة، والموضوعية والتجرُّد في التناول، والاعتمادِ على منهج المقارنة بين سائر المذاهب والآراء دون تعصب لمذهب دون آخر، مع نظرة نقدية تجديدية تنطلق من الواقع المعاش.

تاسع عشر: يعتبر الدكتور الدسوقي من المكثرين في التأليف؛ حيث كتب أكثر من خمسة وثلاثين كتابًا، ونحو ثلاثين بحثًا في دوريات محكَّمة، ونحو مائة مقالة في مجلات شهرية أو أسبوعية، وشارك في أكثر من عشرين مؤتمرًا علميًّا وندوة ثقافية.

مراجع البحث:

1- أبجديات البحث في العلوم الشرعية للدكتور/ فريد الأنصاري، ط. منشورات الفرقان، الطبعة الأولى سنة 1417هـ/ 1997م.

2- إسهامات المعاصرين في تجديد أصول الفقه، مقال للدكتور/ نور الدين بوكريد بمجلة البيان، العدد رقم (308) بتاريخ 2013/5/2م.

3- الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي للدكتور/ محمد الدسوقي، ط. دار الثقافة بالدوحة – قطر، الطبعة الأولى سنة 1407هـ/ 1987م.

4- تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ مناع القطان، ط. مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثالثة سنة 1422هـ/ 2002م.

5- التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه للدكتور/ محمد الدسوقي، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة 1968م.

6- التجديد في الفقه الإسلامي للدكتور/ محمد الدسوقي، القسم الأول والثاني، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ضمن سلسلة «قضايا إسلامية» العدد (77، 78) سنة 1422هـ/ 2001م.

7- التكوين، مقال للدكتور/ محمد الدسوقي بمجلة الهلال، عدد جمادى الأولى 1423هـ/ أغسطس 2002م.

8- الحل الإسلامي بين النظرية والتطبيق للدكتور/ محمد الدسوقي، ط. دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى سنة 1415هـ/ 1995م.

9- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط. المكتبة الثقافية- بيروت، بدون تاريخ.

10- الشافعي حياته وعصره- آراؤه وفقهه للشيخ محمد أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي بالقاهرة سنة 1416هـ/ 1996م.

11- فقه الطلاق بين التقليد والتجديد للدكتور/ محمد الدسوقي، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ضمن سلسلة «قضايا إسلامية»، العدد (126) شعبان 1426هـ/ سبتمبر 2005م.

12- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، ط. دار الكتاب العربي- بيروت، ودار الريان للتراث- القاهرة سنة 1407هـ.

13- محمد بخيت المطيعي شيخ الإسلام والمفتي العالمي للدكتور/ محمد الدسوقي، ط. دار القلم- بيروت ضمن سلسلة «علماء ومفكرون معاصرون»، الطبعة الأولى سنة 2011م.

14- محمد يوسف موسى الفقيه الفيلسوف والمصلح المجدد للدكتور/ محمد الدسوقي، ط. دار القلم- دمشق، ضمن سلسلة «علماء ومفكرون معاصرون»، الطبعة الأولى 1424هـ/ 2003م.

15- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط. مؤسسة قرطبة بالهرم- القاهرة، بدون تاريخ.

16- مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي للدكتور/ محمد الدسوقي، بالاشتراك مع الدكتورة/ أمينة الجابر، ط. دار الثقافة بالدوحة- قطر، الطبعة الثانية سنة 1420هـ/ 1999م.

17- منهج البحث في العلوم الإسلامية للدكتور/ محمد الدسوقي، ط. دار الأوزاعي، الطبعة الأولى سنة 1404هـ/ 1984م.

18- منهج التقارب بين المذاهب الفقهية من أجل الوحدة الإسلامية للدكتور/ محمد الدسوقي، بحث مقدم لمؤتمر الوحدة الإسلامية بطهران، بموقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

19- منهج الفتوى في القضايا الفقهية المعاصرة للدكتور/ هشام يسري العربي، بحث مقدَّم لمؤتمر «الفتوى واستشراف المستقبل» بجامعة القصيم سنة 1435هـ/ 2013م، المجلد الرابع.

20- نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه للدكتور/ محمد الدسوقي، بحث منشور بمجلة إسلامية المعرفة، السنة الأولى- العدد الثالث، رمضان 1416هـ/ يناير 1996م.

ISSN 2349-1884 Mojallah Al Modawwana

Mojallah Al Modawwana

Quarterly doctrinal Journal of Court,
issued by Islamic Fiqh Academy (India)

Issue 5 July 2015 / (Ramadan 1436H.) Vol.2

PUBLISHER

Islamic Fiqh Academy (India)

161-F, Jogabai, Post Box No. 9746, Jamia Nagar, New Delhi – 110025
Tel: 011-26981779 E-mail: fiqhacademy@gmail.com
Website: www.ifa-india.org